



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية



الموضوع

دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة

اشكالية مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب:

الأستاذ المشرف:

هروال محمد أنور

قاسمي خضرة

رقم التسجيل:	2015/
تاريخ الإيداع

2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

في مثل هذا اللحظات يتوقف اليراع قبل أن يخط الحروف

ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها

سطور سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا

عن الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب

علينا شكرهم ونحن وخطوا خطواتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بجزيل الشكر والعرّفان كل من أشعل شمعة في دروب

علمنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى أساتذتنا الكرام بجامعة بسكرة

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة قاسمي خضرة

التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث فجازاها الله عنا كل خير

فلها منا كل التقدير والاحترام .

اهداء

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لنعمك وأسألك العون والتوفيق وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والسائرين.

إلى التي حملتني وهنا على وهن إلى من تفرح لأفراحي و تسعد لسعادتي إلى من غرست في روحي بذرة الحب و سقتني من بحر حنانها و التي ما توانت لحظة لتغمرنى بالدفء والأمل إلى من عجزت الأقلام وقواميس فكري عن وصفها " أمي الحبيبة " .

إلى من أثار دربي وغرس في قلبي التحدي بفضله وصلت إلى ما أنا عليه الآن و الذي كان لي سنداً ودعماً لي و الذي منحني البسمة والأمل و مثلى الأعلى "أبي الغالي " .

إلى شعاع الأمل و شعلة الحياة و الكفاح إلى نور و بريق عيناى الذي يلمع دائماً أخي "معمر " .
إلى توأم روحي و سندي في الحياة من تمنيت لهن السعادة و النجاح أخواتي " مروى ، خلود ، وصال " .

إلى صديقاتي ورفيقات دربي و أصدقائي على و مهدي ورياض وفتح الدين
إلى الأستاذة المشرفة "قاسمي خضرة " التي ساعدتنا في إعداد هذه المذكرة .
و إلى جميع الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي و الجامعي .
و إلى اخوالى رياض، طارق، فؤاد، فوزي، عادل وخالتي ليندة، منى

هروال محمد أنور

الفهـ رس

I	الفهرس
V	قائمة الأشكال والجداول
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات
6	تمهيد:
7	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات:
7	المطلب الأول: مفهوم النظام والمعلومات
9	المطلب الثاني: أصناف المعلومات
11	المطلب الثالث: مفهوم نظام المعلومات
12	المطلب الرابع: وظائف نظام المعلومات
15	المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية:
15	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية:
16	المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية.
19	المطلب الثالث: وظائف نظم المعلومات المحاسبية :
21	المطلب الرابع: خصائص نظام المعلومات المحاسبية
24	المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية.
24	المطلب الأول: محتويات نظام المعلومات المحاسبية:
26	المطلب الثاني: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية.
33	المطلب الثالث: أسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبية
34	المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية.
36	خلاصة
37	الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرار

38	تمهيد:
39	المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار
39	المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار
39	المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار
43	المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرار
45	المطلب الرابع: خصائص اتخاذ القرار
47	المبحث الثاني: فعالية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار
47	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات
48	المطلب الثاني: عوامل زيادة فعالية إتخاذ القرار
49	المطلب الثالث: تصنيف القرارات
54	المطلب الرابع: أساليب عملية اتخاذ القرار
57	المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار
57	المطلب الأول: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات
59	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار
69	المطلب الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات
72	الخلاصة
73	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة
74	تمهيد
75	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
75	المطلب الأول: لمحة عامة على المؤسسة
78	المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة و ما هو اختصاصها

80.....	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
85.....	المطلب الرابع : الأهمية الإستراتيجية للمؤسسة و أهدافها
89.....	المبحث الثاني : دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في المؤسسة.
89.....	المطلب الاول : أدوات الدراسة.....
90.....	المطلب الثاني: نتائج الدراسة.....
96.....	الخاتمة.....
99.....	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
12	نموذج مبسط لنظام المعلومات
14	وظائف نظام المعلومات
26	عناصر الميزانية
42	خطوات عمل اتخاذ القرار
75	المؤسسات التي نشأت عن مؤسسة Sonelec
88	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة
92	كيفية مرور المعلومة في مختلف أنظمة المعلومات للمؤسسة
93	كيفية عمل وتصنيف المعلومات الموجودة في مختلف مديريات المؤسسة

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
18	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي
53	مقارنة بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة

مقدمة

تعتبر نظام المعلومات والتقنيات المرتبطة بتحليل وتصميم وتشغيل هذه النظم من أهم موضوعات القرن الحادي والعشرون فقد أصبحنا نعيش بحق عصر المعلومات والتكنولوجيا، المعلومات والاقتصاد المصرفي وتوقع بالتالي أن تتنوع طبيعة ونوعية المعلومات التي تساعد في تحقيق مختلف الأهداف والوظائف وقد تكون تلك المعلومات كمية أو وصفية أو إحصائية أو رياضية أو مالية.

وهذه النظم هي مجموعة من العناصر المتفاعل معا لتحقيق هذه الأهداف، وتختص نظام المعلومات المحاسبية لتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى عديدة، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصر، حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة .

ولقد أدى التطور في مجالات الأعمال بالإضافة لتنوع الأنشطة إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات نظرا لتزايد المتغيرات التأثيرية على القرارات المختلفة وترتب عن ذلك أن زادت الحاجة إلى أساليب حديثة يمكن لإدارة استخدامها في مشاكلها المختلفة لان المعلومات السليمة تؤدي إلى القرارات سليمة ويعتبر نظام المعلومات من أهم الأنظمة المنتج للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وعليه فان نظام المعلومات يقوم بتجميع البيانات وتحويلها إلى المعلومات بإجراء مجموعة من العمليات مثل التسجيل والمراجعة وتصنيف وإجراء العمليات الحسابية والتلخيص.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة لعملية اتخاذ القرار حيث أنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ القرار .

ومن اجل قيام نظام المعلومات المحاسبية بعملية بفاعلية، لابد الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية ويتمثل في المتغيرات الخارجية في العملاء وسوق والتكنولوجياالخ.

والمتغيرات الداخلية وتتمثل في المعلومات الداخلية للمؤسسة ومدى مساهمة التطور التكنولوجي وسرعة المعلومات ولهذا فان موضوعنا يطرح لنا الإشكالية التالية والمتمثلة في

"ما دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار"

والإشكالية التي تطرقنا إليها فأنها تؤدي إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية من اجل فهم الموضوع وتتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي

1. ما دور متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؟
2. ما دور خصائص نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؟
3. ما دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؟

الفرضيات:

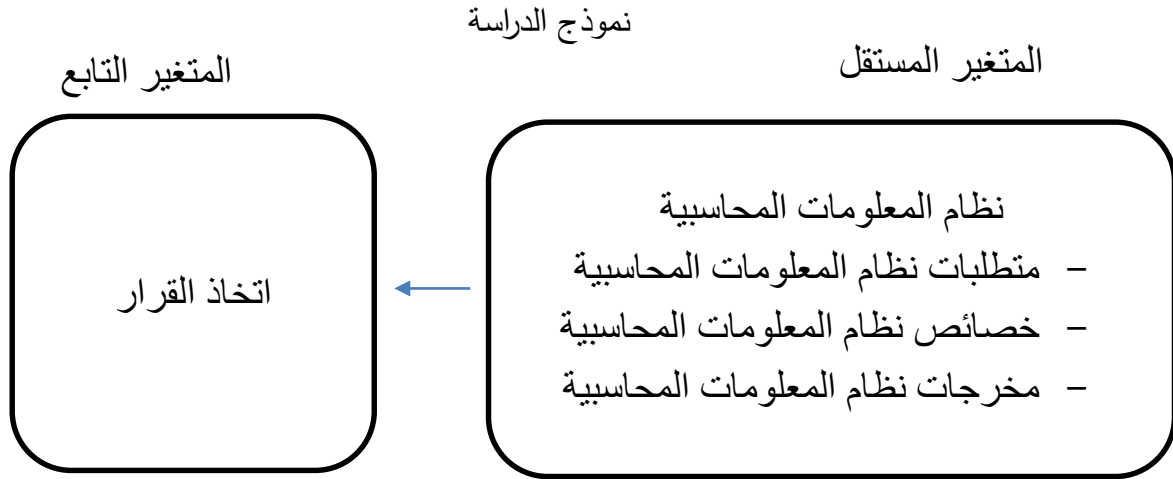
من خلال الإشكالية التي تطرقنا إليها ومجموعة الأسئلة الثانوية فان هذا يؤدي بنا كذلك إلى طرح مجموعة من الفرضيات الإجابة عن الأسئلة المطروحة وتتمثل الفرضيات الرئيسية والفرعية فيما يلي
الفرضية الرئيسية:

أن نظام المعلومات المحاسبية أداة لفعالية القرار

الفرضيات الفرعية :

1. تساهم متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار
2. تساهم خصائص نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار
3. وتساهم أيضا مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

ويمكن إظهار الفرضيات في الشكل التالي:



أهداف الدراسة:

من خلال الأهمية التي تكتسبها تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية وكذلك اختبار مدى صحة الفرضيات وهي تهدف في الجانب النظري إلى التعريف بنظام المعلومات مفهومه ومكوناته وأهميته بالإضافة إلى التعرف بنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته باتخاذ القرار.

وتهدف في جانبها التطبيقي إلى معرفة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراستنا هذه من خلال تناولنا لموضوع مستحدث يبين فيه كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، ويتميز الموضوع بإمكانية التحكم فيه وتحديد المتغيرات المكونة له، إلى جانب الاهتمام المتزايد من طرف إطارات المحاسبة عامة بنظم المعلومات المحاسبية خاصة بظهور وانتشار

تقنيات تكنولوجيا المعلومات، التي ساهمت في تحديث وتسريع توفير المعلومة بشكل يسمح باستخدامها بفعالية.

منهج البحث:

في الجانب النظري سنقوم بدراسة وتحليل متبعين المنهج الوصفي والتحليلي من اجل التعريف بالموضوع محل الدراسة ويعرف المنهج الوصفي هو احد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. " والذي يعتمد على الكتب؛ والمراجع والوثائق تخدم الموضوع؛ السجلات الإدارية؛ والانترنت؛ كما أننا سنقوم في الجانب العملي على دراسة حالة لمؤسسة الاقتصادية

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا إلى الموضوع إلى عدة أسباب من بينها:

1. رغبتني في الاستطلاع في هذا الموضوع
2. أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات
3. علاقته بتخصصي والقرب منه لان هذا الموضوع موضوع محاسبة

هيكل الدراسة:

قسمنا موضوعنا محل الدراسة إلى ثلاثة فصول الأول تحت عنوان نظام المعلومات المحاسبية ويتضمن مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات و ماهية نظام المعلومات المحاسبية و أهمية نظام المعلومات المحاسبية والفصل الثاني اتخاذ القرار ويتضمن ماهية عملية اتخاذ القرار و فعالية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار و أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار والفصل الثالث التطبيقي دراسة ميدانية لمؤسسة enicab.

الدراسات السابقة:

الدراسة السابقة رقم 1: نظام المعلومات المحاسبية ودورها في تسير المؤسسة الاقتصادية جامعة قسنطينة. تخصص إدارة المالية سنة 2011-2012 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير والتي توصلت لنتائج التالية:

- 1-إن البيانات المتمثلة في شكل تقارير تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبية وذلك بغرض معالجتها وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- 2- ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبقية في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية .

الدراسة السابقة رقم 2:

دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار جامعة الحاج لخضر باتنة تخصص إدارة الأعمال
سنة 2008-2009 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير التي تهدف إلى:
1. كيفية اتخاذ القرار فعليا في المؤسسة محل الدراسة والتعرف على مدى وجود علاقة بين استخدام
نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة

إن نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وإن إدخال التكنولوجيا
إلى المؤسسة تساهم إلى تقديم معلومات أكثر دقة وسرعة وملائمة بالمقارنة مع الأنظمة السابقة.

الفصل الأول:

مفاهيم حول نظام المعلومات

تمهيد:

لقد أصبح نظام المعلومات يقوم بدور فعال داخل المؤسسة، وذلك نتيجة لأنه يُعتبر مُنتجا للمعلومات، ويعتبر من أهم العناصر داخل المؤسسة والتي لها دور كبير في عملية إتخاذ القرارات المناسبة والفورية للمؤسسة.

وتعتبر المحاسبة كمهنة من واجبها الإرتقاء بوجهة النظر الداخلية لأنه وحدة اقتصادية وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. ومن هنا يعتبر نظام معلومات المحاسبة بمثابة الذاكرة المرنة والواسعة لصناعة القرار في المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال دراستنا للفصل الأول في هذا البحث.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات:

المطلب الأول: مفهوم النظام والمعلومات

إن مصطلح النظام هو مصطلح كثير التداول في مختلف المجالات الاقتصادية، ويوجد فيه عدة تعريفات لمفهوم النظام، ولذلك فإننا نقع في مشكل لتحديد تعريف دقيق وموجز لمصطلح النظام، ومن أهم تعريف النظام نجد:

1- عُرف النظام على أنه مجموعة العناصر والمكونات التي يحدها إطار معين، والمتفاعلة بعضها مع بعض طبقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق أهداف معينة⁽¹⁾.

كما عرفه آخرون على أنه:

2- يُعرف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المهيأة بطريقة مرتبة ومهيكلتة تهدف إلى تحقيق نتيجة موحدة⁽²⁾.

من خلال التعاريف يمكن تعريف النظام على أنه «مجموعة من المكونات البشرية والمادية (عمال، إدارات، آلات، مستندات، أجهزة كمبيوتر) ومتفاعلة فيما بينها، ومع البيئة المحيطة بها من أجل تحقيق هدف أو أهداف محددة».

(1) ياسر مطيع وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 15.

(2) Georigion sarrard et les autres, l'entreprise, 2^{eme} edition gaetan morin 2000, p3.

1- مفهوم المعلومات:

المعلومات هي احدى المفردات المشتقة من مصدر "علم"، كما أن للمعلومات عدة تعاريف منها:
 1/ المعلومات وهي الشكل الظاهري لمجموعة حقائق غير منظمة قد تكون حقائق أو تصورات في شكل أرقام، كلمات، صور أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، ولا يعطي معنى، وهي منفردة، فهي المادة الاولية الخام التي تدخل كمدخلات، ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات»⁽¹⁾.
 وتعرف أيضا على أنها:

2/ «المعلومات هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدميها حاليا ومستقبلا، وذلك لإزالة الغموض عنها»⁽²⁾.
 3/ أن المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن استخدامه في العمليات الحالية والمستقبلية من اجل إتخاذ القرارات»⁽³⁾.
 أما المعلومة فهي:

«معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات؛ أي أنها بيانات ذات منفعة، في تحقيق أهداف المنشأة.

2- الفرق بين المعلومات والبيانات

يبدأ نظام المعلومات بالبيانات Data وينتهي بالمعلومات Information

البيانات هي حقائق تم تسجيلها أو سيتم تسجيلها مستقبلا بشأن أحداث معينة أو قد تكون هذه الحقائق مستقلة و غير مرتبطة ببعضها البعض وغير محدودة العدد وتعرف أيضا بالمدخلات أو المادة الخام للمعلومات وبمعنى آخر هي مجموعة من الحقائق والمشاهدات التي يتم جمعها من المجتمع الاحصائية معين ويتم ادخالها الى الحاسوب لمعالجتها واخراج النتائج ومن امثلة البيانات الاسم السن والمهنة...الخ.

المعلومات INFORMATION

هي ناتج عن تشغيل البيانات أو مجموع النتائج التي تم التحصيل عليها من الحاسوب وبمعنى آخر هي مجموعة البيانات التي جمعت واعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام اي مفيدة بالنسبة لمستقبليها أو مستخدميها وهي تمثل المخرجات في النظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.

(1) فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار مكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2006، ص 19.

(2) عيد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 187.

(3) Nufyl Hadid, l'informatique de gestion de l'approche objet, article revue de sience economique et de gestion, université d'alger, 2003, P 46.

المطلب الثاني: أصناف المعلومات

تُصنف المعلومات سبب درجة المعالجة، حسب طبيعتها، ووظيفتها بالمؤسسة.

1/ تصنيف المعلومات حسب درجة المعالجة :

أ.المعلومات الخام: وهي معلومات غير معالجة وتنقسم بدورها إلى:

-معلومات أولية: هي عبارة عن وثائق الاصلية الكاملة كالتقارير والرسائل العلمية، المراجع والبراءات.

-معلومات ثانوية أو فرعية: هي مشتقة من الأصلية: كالفهارس، المجالات الفرعية، الكتالوجات.

ب.المعلومة المعالجة: وهي المعلومات المشتقة من المعلومة الخام بعد معالجتها من خلال مجموعة

من العمليات: كالرقابة، الترجمة، التحليل والتي تعطىها قيمة مضافة.

2/ تصنيف المعلومات حسب طبيعتها: تنقسم المعلومة حسب طبيعتها إلى:

أ.المعلومات التكنولوجية: وهي كل معرفة لها علاقة بطريقة خلق منتج وإنتاج خدمة لإدراجها في السوق

الملكية المعرفية وطبيعتها.

(1) الاستمرار في التطوير والبحث في التكنولوجيا

(2) المساعدة في تسيير التكنولوجيا والإبداع التكنولوجي.

(3) دعم تكنولوجيا المعلومات.

(4) متابعة وتقييم الأعمال التكنولوجية.

ب.المعلومات العلمية: هي أي معرفة ناتجة عن البحث العلمي ووظيفتها إثراء المعرفة وتوضيح منهجية

البحث العلمي والقادم من خلال الإتصال بمراكز البحث العلمي وتصفح الرسائل والمنشورات العلمية والجامعات.

ج) المعلومات التقنية: وهي المعلومات التي تظهر في شكل براءات اختراع، وتُعنى بنشاط التسيير

والتخطيط للعلوم والتكنولوجيا ووظيفتها تبين العرض والطلب في العلوم والتكنولوجيا وتحديد مؤشرات التطور العلمي والتكنولوجي.

د) المعلومة الاقتصادية: وهي المعلومات التي تقدم مؤشرات لمقارنة المستوى الصناعي سواء على

الصعيد الوطني أو العالمي ووظيفتها:

- تحليل وضع التكنولوجيا وتطويرها وتحليل بنية القطاعات الصناعية.

- متابعة الاداء الصناعي وتحديد نوعية المشاكل للقطاع الصناعي وصناعة المعلومات.

هـ) المعلومات البيئية: وهي المعلومة التي تقدم معروضة حول التعديلات القانونية المحيط والأمن

وغيرها.

3/ تصنيف المعلومات حسب وظيفتها بالمؤسسة:

وتنقسم المعلومات حسب وظيفتها في المؤسسة إلى ما يلي:

أ/ معلومة التشغيل:

وهي مجموعة المعلومات الضرورية لأداء الوظائف اليومية للمؤسسة وهي مرتبطة بالمهام المنكرة واليومية وبدونها لا يمكن إنجاز هذه المهام أو مراقبتها، وينقسم هذا النوع بدوره إلى معلومة الطلب للقيام بنشاط معين ومعلومة الرقابة لمراقبة نتائج هذا النشاط أو العملية.

ب/ معلومة التأثير:

وهذا النوع يهدف إلى التأثير على سلوك المتعاملين مع المؤسسة سواء الداخلون أو الخارجون للاستفادة منهم أقصى ما يمكن، وتعمل على جعل المؤسسة تنظم متكامل ومتناسك؛؛ حيث تفيد في التنسيق بين مختلف نشاطاتها، وتحفيز وتنشيط الأفراد فيها وكذا دعم الإتصالات بينهم، ومن أمثلتها تلك التي تتساءل عن مهمة المؤسسة، اهدافها، موضع الجهود أمام هذه الاخيرة أهم المحفزات المركز الوظيفي المرتقب إذا تحققت الأهداف.

ج) المعلومة التقديرية أو التوقعية⁽¹⁾:

وهي المعلومة التي تسمح للمؤسسة بتوقع بعض التعقيدات والتطورات التي يمكن أن تحصل في المحيط مسبقا وتهدف لاستغلال ما لتفادي تهديد في المحيط أو الاستفادة من نقاط قوة المؤسسة وتقليل نقاط ضعفها، وتهتم أو تتعلق بالمهام الأقل تكرارا و المرتبط بحالات عدم التأكد نجد تطبيقها في عملية الإعداد للاستراتيجية والسهر عليها واليقظة بشكل عام.

د) المعلومة الاستراتيجية:

إن المؤسسة وأكثر من أي وقت مضى متفتحة على المحيط الخارجي والمعلومة تشكل بالنسبة لها أهمية كبيرة والوسيلة الوحيدة للبقاء، وهذه نتيجة للتحويل من اقتصاد الإنتاج؛ أي اقتصاد المحيط والتطور الهائل في علاقات الشراكة والتبعية والتطور التكنولوجي وحدة المنافسة وبالتالي أصبحت المعلومة أصلا معنويا وموردا استراتيجيا بدعم القرار في ظل التحولات البيئية كما تساهم في التنسيق الداخلي والخارجي للمؤسسة.

هـ) المعلومات المحاسبية⁽²⁾:

وهي تشمل المعلومات الكمية الخاصة بالقيم الاقتصادية التي يتم تحريرها وعرضها من نظم المعلومات في القوائم المالية الخارجية وخطط تقارير التشغيل .

(1) صليحة بوضودي، دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين أنظمة المعلومات الاستراتيجية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003/2004، ص 4-6.

(2) محمد شوقي بشادي، دراسات في النظم المحاسبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 36.

المطلب الثالث: مفهوم نظام المعلومات

لقد تميز نظام المعلومات بمجموعة من التعاريف وذلك باختلاف الخلفيات العلمية لمقدميها، وتكمن تعريفاته فيما يلي:

«هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومتراصة من الأعمال والعناصر والمواد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال»⁽¹⁾.

(2) كما يعرف أيضا على أنه:

«يُعرف تقنيا نظام المعلومات كمجموعة اجزاء مترابطة والتي تستقبل أو تسترجع المعلومة، تعالجها، تخزنها، تنشرها بهدف المساعدة على إتخاذ القرار بالتنسيق، والمراقبة على مستوى المنظمة»⁽²⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن نظام المعلومات تعرّف على أنه: «مجموعة من الموارد المادية والبشرية المترابطة والمنظمة والتي تسمح مجتمعة باقتناء معالجة، تخزين، إيصال المعلومات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال بغرض المساعدة على إتخاذ القرار والمراقبة على مستوى المنظمة».

فمن المعروف أيضا أن نظام المعلومات يتكون من (03) مكونات رئيسية⁽³⁾:

1. المدخلات.

2. المعالجة.

3. المخرجات.

• **المدخلات:** هي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها لنظام لغاية معالجتها.

• **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها لمرحلة الثالثة من النظام.

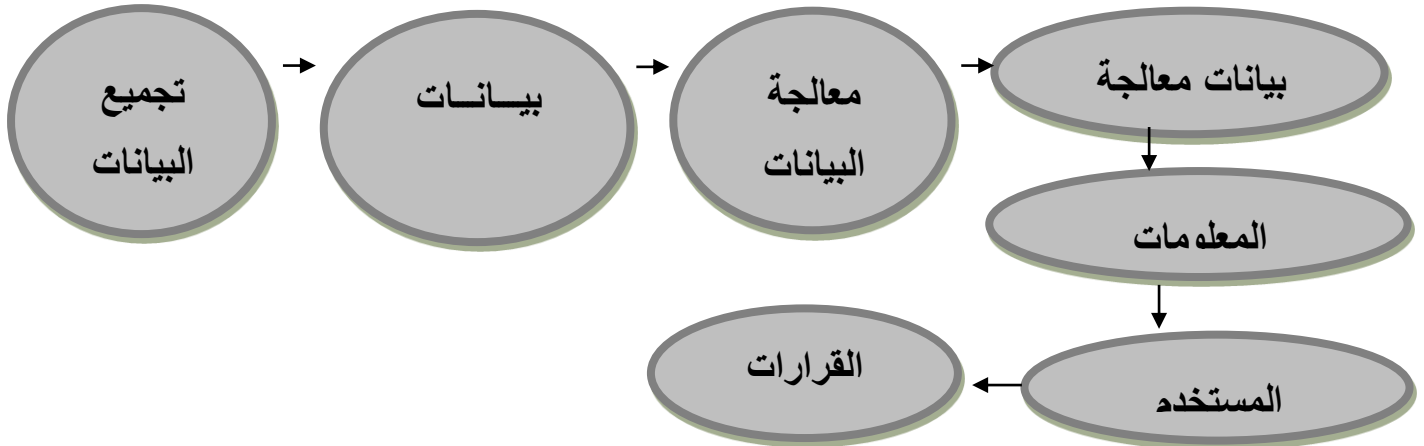
• **المخرجات:** هي عبارة عن المعلومات والنتائج الصادرة من نظام بعد أن ينهي المعالجة المناسبة للبيانات المدخلة.

(1) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1997، ص 21.

(2) Kemeth landon, Jame landon, Eric fimhel de systemes d'information, 9^{eme} edition, person, France, 2006, P13.

(3) عبد الرزاق محمد قاسم، نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 65.

الشكل رقم (01): نموذج مبسط لنظام المعلومات:



المصدر: محمد عبد العليم صابر، نظام المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 8.

شرح النموذج:

نقوم أولاً بتجميع البيانات، ثم نتحصل على بيانات ثم نقوم بعملية معالجة البيانات، فنحصل على النتائج وهي المخرجات التي تمثل المعلومات، ويقوم المستخدم باستخدام تلك المعلومات من أجل إتخاذ القرارات الجيدة.

المطلب الرابع: وظائف نظام المعلومات

يقوم نظام المعلومات بوظائف عديدة تمكنه من الحصول على معلومات دقيقة ومقيدة؛ حيث يقوم بتجميع البيانات وتشغيلها، ثم إدارتها، ويجب أن تكون هذه البيانات خاضعة لعملية الرقابة لحمايتها حتى يقوم في الأخير نظام المعلومات بإنتاج المعلومة، وتتضح هذه الوظائف فيما يلي: (1)

1. **تجميع البيانات:** أي تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط موضع الدراسة والموارد المستخدمة والطرق والمتغيرات المحيطة ذات التأثير، ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من داخل النظام وخارجه، وذلك وفقاً لخطة محددة تعكس احتياجات مختلف أجزاء التنظيم من المعلومات، تتضمن هذه الوظيفة جذب البيانات، وكذلك تقويمها للتأكد من صحتها ومناسبتها بغرض تحديد درجة أهميتها للمنظمة.

2. **تشغيل البيانات:** إن البيانات المسجلة يمكن أن تكون مقيدة تماماً وبطريقة فورية للمستخدمين ولكنها غالباً تحتاج إلى تشغيل ما لكي نحصل على البيانات التي توفر معلومات مقيدة، ويعتبر نشاط تشغيل البيانات قلب أو جوهر نشاط نظام المعلومات؛ إذ أنها تحول البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام

(1) فيصل سايعي، أنظمة المعلومات، استخداماتها، فوائدها، وتأثيرها على تنافسية المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال بامتة، 2009/2008، ص 54، 55

لتحويل البيانات إلى معلومات؛ إن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات تصف البيانات وتحسبها؛ فالأولى تتمثل في تصنيف البيانات طبقاً للاحتياجات وبدرجات متفاوتة من التفصيل في ضوء مجالات الاستخدام المحددة أو المتوقعة، أما تحليل البيانات، فيتم لاستخلاص العلاقات بينها واستنتاج مؤشرات تدل على اتجاهات الأنشطة سواء كانت سلبية أو إيجابية للتعرف على مدى تأثيرها على الفاعلية.

3. إدارة أو تخزين البيانات⁽¹⁾:

وقد تسمى بوظيفة تصنيف المعلومات في ملفات؛ حيث تحافظ على جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها سواء استخدمت لغرض معين، أو لم تستخدم، ويتم حفظ وتخزين المعلومات بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة.

4. رقابة وحماية البيانات:

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل أو قد تفقد هذه البيانات أو يتم التلاعب بها أثناء عملية التشغيل، لذلك فإن أحد الوظائف الهامة بنظم المعلومات هو حماية البيانات والتأكد من دقتها، وبالتالي دقة المعلومات والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة يجب أن تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات.

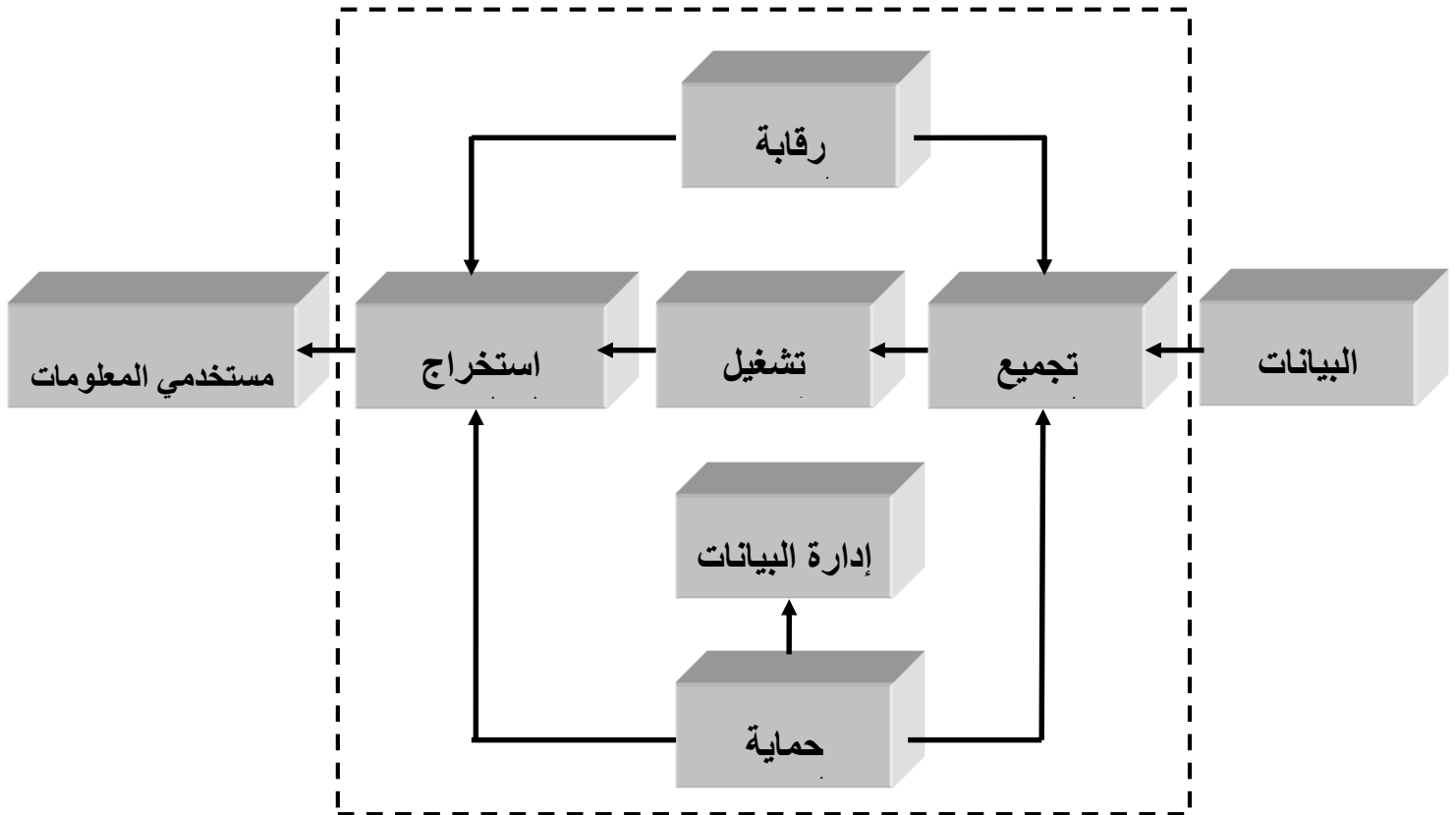
5. إنتاج المعلومات:

هي الوظيفة النهائية لنظام المعلومات والتي تمثل إنتاج التقارير وتوصيلها إلى مستخدميها في صورة مفهومة ومفيدة؛ حيث تستعمل وسائل مختلفة لهذا الغرض. والشكل الموالي يبين أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات داخل المؤسسة انطلاقاً من تجميع البيانات إلى غاية إنتاج معلومات مفيدة ذات قيمة ثم توزيعها إلى مستخدميها⁽²⁾. والشكل الموالي يبين ذلك.

(1) سطحاوي عزيز، دور تكنولوجيا المعلومات في التنبؤ بالمبيعات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ص 63.

الشكل (02): وظائف نظام المعلومات:



المصدر: كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات الحاسوبية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2003، عمان، الأردن، ص 20.

شرح الشكل :

يتم في الأول لإدخال البيانات التي قد تكون رموز أو معلومات أو أشكال إلى آخره ثم نقوم بجمعها ثم تشغيلها ومن بعد استخراج المعلومات منها ويتم ما بين تجميع واستخراج المعلومات رقابة البيانات وحمايتها من قبل إدارة البيانات ثم نقوم بإعطاء المعلومات لمستخدميها من أجل الاستفادة منها وتحقيق الأهداف المرجوة منها .

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية:

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية:

إن تعريف نظام المعلومات المحاسبية شمل عدة من التعريف في طياته، وذلك على حسب وجهة النظر كل باحث وأهم هذه التعاريف:

1. يعرف على أنه «أحد مكونات تنظيم إداري في المؤسسة يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية، الدائنين، المستثمرين...) وإدارة المؤسسة»⁽¹⁾.

كما تعرف كذلك على أنها:

«مجموعة من المكونات تمثيل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية»⁽²⁾.

كما عرف نظام المعلومات المحاسبية أيضا على أنه «عبارة عن شبكة الإتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المقيدة التي تساعد المنفذين لتحقيق الأهداف الأساسية والفرعية المحددة مقدما من خلال المؤسسة»⁽³⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

على أن نظام المعلومات المحاسبية يعتمد على مجموعة من العناصر المادية (المستندات، السجلات، الدفاتر، التقارير والقوائم) والبشرية (ماسكي الدفاتر، مراجعي الحسابات الداخليون والخارجيون) والتي تتفاعل مع بعضها بغرض تحقيق الهدف لنظام المعلومات المحاسبي، وهو توصيل المعلومات لمستخدمي النظام.

(1) ستيفن، أ. موسكوف، دار ماكس سيكن، نظام المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002، ص 25.

(2) محمد يوسف حفناوي، نظام المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 55.

(3) السيد عيد المقصود ذبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997، ص 6

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية (1):

يتبين لنا مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبية عبارة عن شبكة إتصال رسمية للمشروع، ومنه فإن مهامه الرئيسية هي إنتاج البيانات وتقييمها لمنفذي المشروع لكي تساعدهم في تقديم مهامهم، وبذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يتم إعداده بصورة تمكنه من إنتاج البيانات التي تساعد ربط أهداف المشروع سواء كانت أهدافه رئيسية أو ثانوية، وكذلك عرض وتحليل نتائج المشروع؛ بحيث تساعد الإدارة في تقديم أداء الأنشطة المختلفة، وبناءً على كل ما سبق فإن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر أداة ووسيلة لإنتاج البيانات، ولكي تتحقق فعاليته أو فعالية هذا النظام يجب أن يرتبط بالأهداف التالية(2):

1/ إعداد التقارير:

نتائج التقارير المطلوبة: تعتبر التقارير بانواعها المختلفة من النتائج النهائية لنظام المحاسبة؛ حيث أنه عند إعداد النظام المحاسبي يجب على مصمم النظام التعرف على التقارير المطلوبة في النظام ونوعيتها وتفعيلها للبيانات الواردة بها ومدى كفاية التفاصيل للوفاء باحتياجات الإدارة من بيانات لتحقيق أهداف المشروع؛ وتنقسم هذه التقارير إلى:

- تقارير مالية.
- تقارير بيانية وإحصائية.
- تقارير التشغيل اليومي والأسبوعي.

***الدقة في إعداد التقارير:** ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بوجود التقارير التي ينتجها المشروع ومعيار الجودة في هذه التقارير هو دقة البيانات بها، ومعنى هذا هو أن الدقة في إعداد التقارير والبيانات تعتبر هدفا يسعى النظام المحاسبي لتحقيقه.

وتحقيق هذه الدقة يرجع إلى توفر عدة عناصر منها: التوازن المحاسبي، وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي، وكذا خطوات المواجهة الداخلية.

***توقيت تقديم هذه التقارير:** يعتبر توقيت وصول البيانات أمراً هاماً لإدارة المشروع، وإذا اعتبرنا الدقة من الأهداف الجوهرية للنظام المحاسبي فإن السرعة في تقديم البيانات أمر ملزم لدقة البيانات في آن واحد؛ بل أن البعض يرى أن البيانات عن التكلفة في الوقت المناسب يساعد إدارة المشروع في إتخاذ قرار التسعير، ويمكن عقد صفقات دون خشية الوقوع في المخاطر أو توافق البيانات في الهيكل المالي للمشروع، وإتخاذ القرار في الوقت المناسب.

(1) محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 10.

(2) مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، النظام المحاسبي أداة للمحاسبة ووسيلة للرقابة، جامعة مسيلة، 2005، ص 71-73.

يحمي المشروع من إتخاذ قرارات غير سليمة في مجال طلب والعرض ولتحقيق هذه السرعة تلجأ الكثير من المشروعات إلى السعي للحصول على تجهيزات آلية بتكاليف باهضة بهدف تسجيل العمليات المالية بإنتاج التقارير في أوقات وجيزة؛ غير أن مثل هذا الأمر لا يكون ضروريا في جميع الحالات؛ إنما الأمر الضروري هو أن تكون هذه التجهيزات الكبيرة تتماشى مع النظام الفعال الذي تحقق للإدارة الدقة والسرعة في الوقت المناسب، وتتساوى المشروعات الكبيرة والصغيرة في خطوات اتخاذ القرارات.

2) تحقيق التوازن بين تكلفة النظام المحاسبي وأهدافه:

يعتبر تحقيق التوازن بين تكلفة النظام المحاسبي المترتبة على تنفيذه والأهداف المرجوة منه أمرا هاما؛ بحيث يجب أن يولي مصمم النظام العناية اللازمة له. يعني ذلك أن دراسة وقياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف وقدرة المشروع على استيعابها، وتعتبر من العوامل التي قد يترتب عنها إعادة النظر في النظام المحاسبي، وتتم دراسة عنصر التكلفة من حيث تقييم الآثار المترتبة عن إدخال النظام والحصول على البيانات والتقارير الدقيقة والسريعة وفعالية هذه البيانات والتقارير في رفع عائد المشروع من حيث استغلال الأموال. وهذا الجانب يعتمد في دراسته على قدر كبير من التقارير والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ومهمة المصمم في هذا الصدد هي وضع دراسة تتعلق بتكلفة النظام أمام إدارة المشروع لاتخاذ قرار قبول النظام أو رفضه أو إلغائه والقيام ببعض التعديلات، وهذا نظرا للأهمية البالغة لعنصر التكلفة في مجال تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

3) توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي:

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة النظم الموضوعة للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة الجوانب المالية أو غيرها التي توضع في سبيل سير العمل في المشروع، وكذلك لحماية كافة ممتلكات المشروع والدقة في البيانات المحاسبية وكفاءة التشغيل داخل المنشأة؛ حيث أن النظام المحاسبي بصفة عامة يهدف إلى إنتاج البيانات الدقيقة والواضحة، وكذلك حماية أموال المشروع والرقابة عليها، لذلك فإن توفر أساليب الرقابة الداخلية وشروطها يعتبر هدفا هاما من أهداف النظام المحاسبي، وإن تحديد وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية وتحديد مسارها؛ بل تمتد لتشمل كامل سبل العمل بالمشروع، وذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمل والموظفين بالمشروع، وذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمل والموظفين، وتقسيم العمل داخل المشروع، وتحديد معايير الأداء ووجود إثبات لكل الأعمال المنجزة. لذلك يجب على الإدارة أن توجه النظر إلى نقاط القوة ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وأن تقدم الحلول المقترحة لمعالجة ذلك وبعمله هذا يحقق النظام المحاسبي النظام الملائم لتشغيله، وذلك من الأهداف العامة للنظام المحاسبي، كذلك تحقيق الحماية لأصول المؤسسة، وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (1-10) الذي يوضح الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي.

جدول (1) الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي:

<p>1/ تشغيل البيانات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة. - تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة. - إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.
<p>2/ توصيل المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها. - توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
<p>3/ تحقيق الثقة بالبيانات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحقق من كل العمليات في فترات دورية. - تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط والحياسة لها. - فصل مهمتي مسك الدفاتر وحياسة الأصول.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع الاسكندرية، 1988، ص 31.

المطلب الثالث: وظائف نظم المعلومات المحاسبية :

1/ تجميع البيانات⁽¹⁾:

ويتم في هذه المرحلة الحصول على البيانات من أنظمة العمليات وتسجيلها في المستندات والوثائق اللازمة، التحقق من صحة البيانات وكيفية تسجيلها على المستندات والتأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن نظم المعلومات وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة البيانات والمستندات.

2/ التصنيف: (Classification)⁽²⁾:

يتم طبقا لهذه العملية فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع، فمثلا بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلى بيانات خاصة باستلام البضاعة وأخرى بإصدار اوامر الشراء وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

3/ الترتيب: (Sorting):

يتم ترتيب البيانات في الملفات وفقا لأساس معين، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل، وقد يتم ترتيب فواتير المشتريات وفقا لرقم الفاتورة وهكذا.

4/ التلخيصات: (Summarization):

ويتم بهذه العملية إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد، فمثلا قد يتم تلخيص عملية الإبداعات في الحسابات الجارية يوميا في تقرير واحد إجمالي بدلا من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الإبداعات التي تمت خلال اليوم.

ويكون الغرض من التلخيص عادة هو إعطاء فكرة إجمالية لمستخدمي البيانات عن أنشطة معينة.

5/ الحساب (Calculation):

ويشمل العمليات الحسابية التي تُجري كل البيانات مثل: الجمع والطرح والضرب والقسمة وخلافه؛ فمثلا احتساب أقساط اهتلاك الأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوك الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة مثل البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات وغيرها.

6/ المقارنة:

وتتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام وبين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

(1) المرجع الأنترنت، الموقع: www.djelfa.VD/info/showthecad.php.2t.1465897

(2) طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، بانتة، 2009/2008، ص 87.

7/ التخزين : (Storing):

وتتم بهذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في الوقت المناسب مستقبلا. أو تمهيدا لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل، وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية، بينما في النظام الآلي تكون أداة التخزين شرائط أسطوانات ممغنطة.

8/ الاسترجاع: وترتبط هذه العملية بعملية التخزين فعند تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها واحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها والمخرجات تتمثل في التقارير والفواتير المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام، وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي قد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المشروع أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المشروع بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: خصائص نظام المعلومات المحاسبية (1):

لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

1/ الواقعية: وتعكسها ملائمة النظام للبيئة؛ حيث يجب أن يتلاءم؛ بحيث أن يتلاءم نظام المعلومات المحاسبية للبيئة التي يعمل فيها من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة الوحدة مع الغير، ويجب على مصمم أن النظام أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدم المعلومات بالشكل الذي يساعده على تقديم القدرة والنوعية الملائمة من المعلومات طبقاً للمستويات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات.

2/ الترابط (تكامل النظام مع غيره من النظم الفرعية):

عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها؛ بحيث نجدهما مجموعة واحدة من البيانات تُستخدم مخرجات بعضها كمدخلات للبعض الآخر، وكذلك وجود وحدة تشغيل مركزية للبيانات، وذلك منعا لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي على حدى.

3/ العلمية:

ويعني ذلك ارتكاز النظام المحاسبي على الأسلوب العلمي، سواء باستخدام الأساليب الكمية التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاصلة بين البدائل، وكذلك للرقابة أو باستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات وتخزينها والوفاء بمتطلبات الإدارة من المعلومات الملائمة لقراراتها والتي تصلها في الوقت المناسب.

4/ القبول:

ويُقصد بذلك ضرورة مراعاة لمجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري، والذي يُعتبر جزءاً أساسياً من نظام المعلومات وذلك على أساس أن تدفق البيانات والمعلومات، والتأثر بالعوامل التالية:

أ/ قدرات الافراد المكونين للهيكل التنظيمي.

ب/ رغبة كل فرد وشعوره بأهميته داخل الوحدة التنظيمية.

ج/ البواعث الشخصية التي قد تتفق أو تتعارض مع أهداف الوحدة الاقتصادية.

د/ رغبة كل فرد أن يُعامل بصفة شخصية وليس كجزء مادي من النظام.

5/ الاقتصادية:

ويُقصد بذلك أن يكون النظام مبرراً اقتصادياً، بمعنى أن تكلفته لا تزيد عن عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس إلا تحميلاً على موارد الوحدة.

6/ الشمول:

ويُقصد بذلك أن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالوحدة من خلال ما يتفرع عنه من نظم فرعية سواء للمبيعات أو للمشتريات أو للمخازن أو غير ذلك من عمليات خاصة بأوجه النشاط بالوحدة.

7/ الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات:

أي توفير المعلومة بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولا بأول طبقا للتغيير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة في إعداد البيانات.

8/ المرونة النسبية:

يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة، فلا بد أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث سواء في احتياجات الإدارة للمعلومات أو البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية.

9/ الوضوح:

ويتحقق وضوح النظام المحاسبي كلما اتسم بالبساطة ما أمكن ذلك؛ مما ساعد على فهم النظام وإمكان التعامل معه في سهولة ويسر.

10/ قدرة النظام على التعامل مع المستقبل

بمعنى أن يرتبط القياس المحاسبي بالمستقبل لتوفير المعلومات التي تساعد على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المناسبة، والتي تساعد على اتخاذ القرارات؛ مما يستدعي أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالوحدة الاقتصادية حاضرا أو مستقبلا مع استخدام الأساليب المتقدمة في إعداد المعلومات مثل: الأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات.

بجانب الخصائص السابقة والتي يجب أن يتسم بها نظام المعلومات المحاسبية للثقة في إمكانية تحقيق النظام لاهدافه ينبغي أن يتم تصميم النظام وتشغيله في ضوء فروض ومبادئ المحاسبة حتى يكون النظام تطبيقا سليما لما يحدده الفكر المحاسبي.

ويمكن تلخيصه في العناصر التالية⁽¹⁾:

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات أو إختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1991، ص 24.

4. أن يكون سريعاً ودقيقاً واسترجاع المعلومات الكمية والوضعية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
5. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة للمنشأة.

المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: محتويات نظام المعلومات المحاسبية:

لا بد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية:

1. المصطلحات الأساسية:

هناك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جداً، والتي لا بد أن يحوزها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقاً لها نلخصها فيما يلي:

- الحدث: خارجي كان أم داخلي.
- العملية: تسجيل الحدث بين طرفين.
- الحسابات الحقيقية والمؤقتة: حيث أن الحسابات الحقيقية مثل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في ميزانية المؤسسة؛ بينما الحسابات المؤقتة مثل: الإيرادات والمصاريف تظهر في قائمة الدخل.
- دفتر الأستاذ: حتى يوجد دفتر أستاذ عام والذي يحوي الحسابات جميعها، كذلك دفتر أستاذ عام، والذي يحوي حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين الأجور والرواتب.
- دفتر اليومية: حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبياً.
- الترحيل: وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حساب دفتر الأستاذ.
- ميزان المراجعة: وهي عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ المساعد؛ حيث يُجري حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين الأجور والرواتب.
- قيود التسوية: وهي القيود التي تعمل بها في نهاية المحاسبة لتسوية الحسابات وفقاً لمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبة بنصيبها من المصاريف التي تخصها والاعتراف بالإيرادات والمكتسبات التي تخص نفس الفترة.
- القوائم المالية: وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة، والتي تُظهر المركز المالي للمؤسسة وقائمة الدخل... الخ.
- قيود الإقفال: وهي قيود يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل، وبمقتل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المعاد استثمارها، وذلك استعداد لبدء فترة مالية جديدة.
- المدين والدائن: جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبية مبنية على مفهوم المدين والدائن بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط، وهما المدين والدائن، ويجي تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال⁽¹⁾.

(1) Donald E.Kieso ; Jerry, Weygdant and terry D, Werfield, intermediale Accounting, Tenth edition, 2001, P71-73.

يمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:

أ. **حساب الأصول:** تكون دوما مدينة وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، وبتناقص إدخالات الدائنين.

ب. **حساب الإلتزامات:** يكون دوما دائنة الرصيد وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنية وبتناقص الإدخالات المدينة.

ت. **حساب الإيرادات:** تكون دوما دائنة الرصيد وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة وبتناقص بالإدخالات المدينة.

ث. **حساب المصاريف:** يكون دوما مدينة الرصيد، وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، وبتناقص الإدخالات الدائنة.

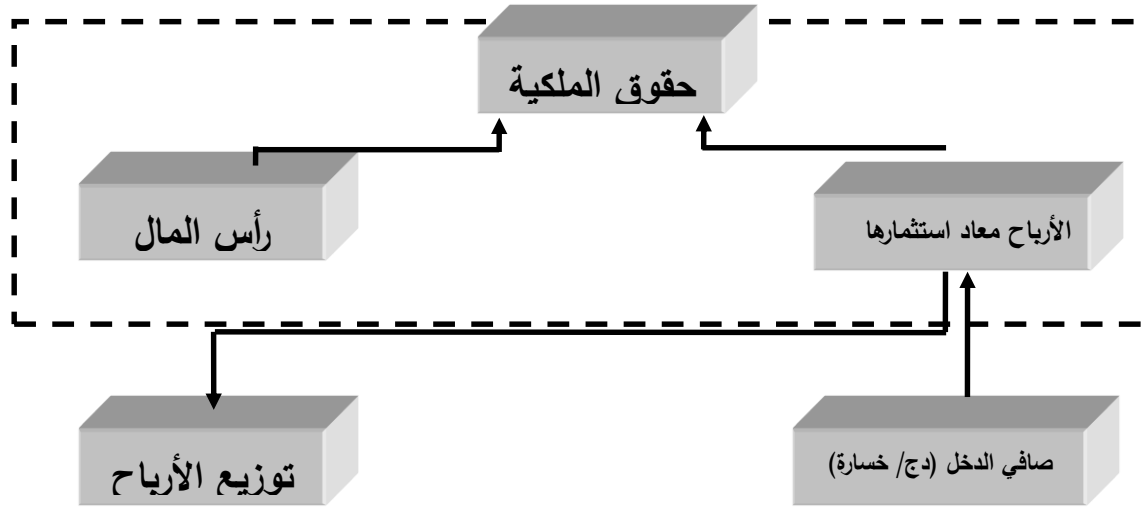
2. المعادلة الأساسية:

كما يُعرف بنظام القيد المزدوج بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوية بالعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية: الأصول = الإلتزامات + حقوق الملكية.

3. هيكل القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية:

يتم الإبلاغ على رأس المال والأرباح المعاد استثمارها في القسم المخصص لحقوق الملكية في ميزانية المؤسسة، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المعاد استثمارها، ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل نتائج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح العائد استثمارها، ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر كل حقوق الملكية، ويمكن شرحها بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): عناصر الميزانية:



المصدر: زياد هشام، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 58.

المطلب الثاني: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية:

يهتم نظام المعلومات في أنه مؤسسة اقتصادية في إنتاج وتقديم وتوصيل المعلومات لكل الجهات التي يمكن استخدامها، وتستفيد منها، سواء كانت هذه الجهات من داخل المؤسسة الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن نظم المعلومات في بدايتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد إزداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية؛ فضلا عن الجهات الخارجية نظرا لتعدد هذه الجهات، وتشعب العلاقات والتقارير الدورية وغير الدورية واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ داخل المؤسسة الاقتصادية لكي يمكن تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية لا بد من تواجد بعض المتطلبات الأساسية، والتي يمكن أن يشتمل أساسا على ما يلي:

1/ الحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية:

يشير بعض الكتاب إلى أن ظهور المحاسبة الإدارية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوع معين من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك المساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس

أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها إمتزاج عملي بيم المحاسبة والإدارة والعامل المشترك بينهما يتمثل في إتخاذ القرارات.

ومن هنا يمكن النظر إلى المحاسبة الإدارية بوصفها نظاما للمعلومات تهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة، وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية اللازمة للمحاسبة، والعمل على دمج الاثنين معا في إطار عام ترتكز أركانه على احتياجات متخذ القرار من خلال الاعتماد على علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف متخذ القرار في ضوء الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد المحاسبة الإدارية في ذلك على مفهوم متطور وهو أن المحاسبة ليست وسيلة لخدمة إدارة المؤسسة الاقتصادية؛ بل تتعاون معها وتتسق بين أساليب كلا منها بهدف تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية؛ حيث أن كلا من المحاسبة والإدارة تعتبران وسيلتنا تنفيذيتان لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ككل، ومن ثم يلزم التنسيق والتوفيق بين الأساليب العلمية لكل منهما لتحقيق ذلك.

وهكذا فإن وجود نظام معلومات للمحاسبة الإدارية سوف يسهم بدرجة أساسية وكبيرة في تحقيق أهداف النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، وذلك من خلال الاعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية التي تشمل كلا من النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي لتكاليف نظام الرقابة الداخلية، ويستخدم أساليب تحليل خاصة اقتصادية، إدارية وإحصائية وسلوكية، تهتم بالأحداث المالية وغير المالية والآنية والمستقبلية، ومتابعتها وتقييمها بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال ترشيد الإدارة نحو إتخاذ القرارات اللازمة.

2/ الحاجة لقاعدة بيانات مركزية:

تُعرّف قاعدة البيانات على أنها «ملف أو مجموعة من الملفات المترابطة منطقيا، منظمة بطريقة تقلل أو تمنع تكرار بياناتها وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستخدمين بالتعامل معها بكفاءة ويسر»⁽¹⁾.

ويشير "Moscove" إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة موحدة مركزية نتيجة حاجة المؤسسات الاقتصادية الى دمج وتكامل كافة وظائفها وفقا للنظرة المعاصرة، وبذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية أحد أهم مجالاتها⁽²⁾.

(1) يحي محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط-الرقابة-إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986، ص 27

(2) Moscove.SA.SIMKING,m.g.BAGRANOFFNA, (2001), corp concepts afaccountion information system 7thed, John wiley et soms/p67

وعليه؛ فإن الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات مركزية يعتمد عليها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يساهم في (1):

1. تحديد ماهية البيانات التي يمكن التعامل معها في التجميع والتخزين والاسترجاع على وفق ما يمكن أن يحتاجه المستفيد من متخذي القرار بالدرجة الأساس.
2. إمكانية مراقبة كافة الملفات التشغيلية الخاصة بكل نظام فرعي، مما يؤدي إلى منع أو تقليل حالات التكرار في البيانات والتي يمكن أن يشترك فيها أكثر من نظام فرعي؛ فضلا عن إمكانية تحقيق الأمن والسرية في التعامل مع تلك البيانات من قبل كل المستخدمين فيها.
3. تسهيل التعامل مع البيانات التي تنشأ في كل النظم الفرعية، ولا سيما عندما يكون حجم هذه البيانات كبيرا وتتوعها متعددا.
4. الرغبة في الحصول على احتياجات المستخدمين من البيانات المختلفة، مما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين.

ويمكن تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية على الشكل الآتي:

3/ استخدام التقنيات الحديثة في عمل النظام:

تشكل الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة؛ حيث أنها تساعد في تجميع المدخلات، وتدفع عناصر البيانات وتربطها معها وتشكلها في نماذج محددة، كما تجزئها وتنتج وتُخرج المخرجات معا وتشكلها في نماذج محددة كما تجزئها، وتنتج وتثبت المخرجات وتوصيلها إلى المستخدمين، وتساعد في الرقابة على النظام وصيانته، كما تسهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الأخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية، وهي تشمل على ثلاثة اتجاهات رئيسة تتمثل في كل من:

- أ. الفنيون: الأفراد الذين يفهمون الوسائل التقنية ويشغلونها مثل: مشغلو الحواسيب، المبرمجون، المحللون والمصممون، مهندسو الصيانة والاتصالات، مديرو النظم... وغيرها.
- ب. البرمجيات: تمثل حزم البرامج المطورة أو الجاهزة التي تجعل أجهزة الكمبيوتر تعمل وتأمرها بأداء وظائفها وإنتاج مخرجاتها.

ت. الأجهزة: تشمل على تنوع كثير من الوسائل التي تقدم المساعدة لركائز أو مكونات النظام المختلفة.

وبما أن وجود النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية غالبا ما يكون في المؤسسة الاقتصادية كبيرة الحجم من حيث تعدد نشاطاتها أو زيادة حجم البيانات التي يتم التعامل معها نتيجة الاحداث الاقتصادية المتعددة، وبما يعني أن هناك أعدادا كبيرة من البيانات التي يتم التعامل معها والخاصة بالنظم الفرعية المتعددة التي يمكن أن تتواجد في المؤسسات الاقتصادية المعنية؛ مما يتطلب الأمر استخدام التقنيات

(1) مكرم سميح باسيلي: المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، (2001)، جامعة المنصورة، ص 18-19.

الحديثة في معالجة البيانات، وإنتاج المعلومات من خلال ما يُطلق عليه تقنيات المعلومات؛ حيث ساهمت تقنية المعلومات في زيادة قدرة النظم الحاسوبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لخرن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، وقد انعكس ذلك بوضوح على كفاءة نظم المعلومات الحاسوبية، وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع التغيرات السريعة والاستجابة لها؛ إضافة إلى أن استخدام الحاسوب باعتباره أحد وسائل المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات الحاسوبية والإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية:

1/3 نظام معالجة البيانات:

وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات عن عمليات المؤسسة مثل: عمليات الإنتاج، التمويل والإيرادات من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية من أنها تمثل المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية ويتصل بجمع وترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات.

2/3 نظام دعم القرار:

حيث يحتوي نظام دعم القرار بالإضافة إلى البيانات والمعلومات على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات ومعلومات في نماذج إتخاذ القرار مثل نماذج، صفوف الانتظار، المسار الحرج، البرمجة الخطية... الخ، من أجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدامها مباشرة في عملية صنع القرار (1).

3/3 نظام الخبرة:

تُعد من النظم المهمة في مجال الذكاء الصناعي، ويعد هذا النظام بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة؛ فضلا على أنه نظام يُستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة (2).

وهكذا فإنه بفضل التقنيات الحديثة أمكن إحداث تغييرات جذرية لزيادة كفاءة برمجيات الحاسوب وفعاليتها، وذلك من خلال جعل الحاسوب يتسم بصفة الذكاء ومحاولة محاكاة سلوك الخبير البشري عندما يواجه بموقف يحتاج إلى إتخاذ قرار ما، وهو ما يسمى بالذكاء الصناعي والتي تعد النظم الخبيرة أحد أهم تطبيقاته، إن انتشار التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بسكل واسع في المؤسسة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية سيؤثر بشكل متزايد في أي إدخال للبرمجيات الحديثة في تطوير نظام المعلومات وسيؤدي إلى تباطؤ عملية الاستفادة من هذا النظام (3).

(1) محمد محمد الهادي: التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 26.

(2) عبد الرزاق محمد القاسم، (1998)، نظم المعلومات الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 21.

(3) المؤتمر العالمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 27-28.

4/ الحاجة إلى مجموعة الأفراد المؤهلين:

إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات الإدارية بشكل عام والنظام المحاسبي بشكل خاص وتحقيق فاعليته سوف يعتمد بدرجة أساسية أيضا على ضرورة أن يكون الأفراد القائمين على العمل فيه على درجة من المعرفة العلمية والعملية تتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه؛ الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مهارات الأفراد العاملين بصورة مستمرة في المجالات الآتية⁽¹⁾:

1/4 تطور المهارات المحاسبية للعاملين:

حيث يتطلب من الأفراد المتخصصين في مجال المحاسبة ضرورة تطوير مهاراتهم المحاسبية التي تشمل على كافة فروع المعرفة المحاسبية، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءة اللازمة لدراسة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى التي لها علاقة بالتأثير في بيئة الأعمال الحديثة، بما يمكنهم من إجراء عمليات التحليل للبيانات المختلفة التي يمكن أن يقوموا بتشغيلها إلى المستخدمين المتوقعين سواء من داخل المؤسسات الاقتصادية أو خارجها، إضافة إلى ضرورة تطوير قدراتهم في إمكانية عرض محتويات التقارير والقوائم المالية بالسرعة الممكنة وفق الشكل الذي يمكن أن يؤثر في زيادة الفائدة لدى المستخدمين.

2/4 تطور المهارات الإدارية للعاملين في النظام:

نظرا للحاجة من قبل إدارة المؤسسة الاقتصادية إلى ما يمكن أن يقدمه النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية من بيانات ومعلومات تساعدها في اتخاذ القرارات المختلفة والمتعددة بالسرعة والدقة اللازمة في ضوء التغيرات والتطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة في بيئة الأعمال الحديثة؛ فإن الأمر يتطلب من الأفراد العاملين فيها ضرورة تطوير المهارات الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال غدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية؛ إضافة إلى ضرورة تفهم عملية اتخاذ القرارات المختلفة التي يمكن أن تتخذ في المؤسسة الاقتصادية والتواصل المستمر مع متخذي القرارات خاصة داخل المؤسسة الاقتصادية نظرا لتعدد وتنوعها في سبيل تسهيل إمكانية مقابلة الإحتياجات المختلفة من خلال تزويد البيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة وفي الوقت المناسب.

3/4 تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام:

مما لا شك فيه أن استخدام الحواسيب أخذ يمتد إلى العديد من مجالات الحياة، ومنها مجال نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية؛ الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن وجود أي نظام للمعلومات يكون مرتبطا باستخدام الحاسوب فيه.

(1) عيد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 66.

كما أن استخدام الإعلام الآلي في عمل نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يكون ضروريا كل ما كان حجم البيانات التي يتم التعامل معها كبيرا، وأن معالجتها وتقديم المعلومات الناتجة عنها يكون مطلوبا ضمن وقت محدد.

وبما أن المتكامل للمحاسبية والإدارية غالبا ما يتعادل مع عدد كبير من البيانات الخاصة بكافة النظم الفرعية التي يظنها يصبح من الضروري أن يكون الافراد القائمين على العمل فيه على المعرفة المناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تمصم وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يكون بالدرجة الأساس يضمن مسؤولية الكادر المحاسبي نظرا لتشعب علاقات نظام المعلومات المحاسبية مع كافة الأنظمة الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في المؤسسة الاقتصادية الفرعية الأخرى؛ فضلا عن حجم البيانات المالية وغير المالية التي يقع على عاتقه التعامل معها من حيث تسجيلها وتخزينها وتشغيلها وإنتاج المعلومات وتوصيلها إلى اجهات ذات العلاقة.

إذ عمل نظام المعلومات في مؤسسة اقتصادية يعتمد على مجموعة مترابطة من الأجزاء البشرية والمادية الآلية وغير الآلية، مع ملاحظة أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز على العنصر البشري في الحصول على البيانات وتشغيلها واستخدامها، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات، وأخيرا إزدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الالكترونية لا سيما الحاسب الآلي نظرا للمميزات العديدة التي تتوافر فيها ما يمكن أن يساهم في زيادة وفعالية نظام المعلومات وعندما يتم استخدامها في عملها.

وتأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية اعتمادا على مجموعة من الاسباب والاعتبارات أهمها⁽¹⁾:

- النمو في حجم المؤسسة الاقتصادية:

إن ازدياد حجم غالبية المؤسسات الاقتصادية من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها قد أدى إلى حدوث نمو واضح في كل من " عدد العاملين الذين يعملون فيها، عدد الزبائن الذين يتعاملون معها، زيادة رؤوس الاموال المستثمرة فيها، تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها، يؤدي إلى ضرورة انتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة.

- ازدياد قنوات الإتصال في المؤسسة الاقتصادية:

إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصارات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة

(1) محمد الهادي، التطورات الحديثة بنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، (1993)، ص 49-50.

وجود وازدياد قنوات الإتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية، وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض من خلال جود نظام المعلومات؛ حيث أصبح نظام المعلومات يمثل أسلوبا عصريا ضمن الأساليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمجابهة التحديات في عالم متسم بالتغير المستمر، تسيره وتؤثر فيه المعلومة كمورد أساسي، ويحكمه مدخل النظم أو الغدارة بالنظم التي تركز على النظرة الشمولية للنظام كأساس لتحقيق الأهداف الكلية، ومن هنا قد أضى لمفهوم نظام المعلومات دورا جوهريا وحيويا في الفكر الإداري والمعلوماتي المعاصر، يجب الإلمام به وتحديد سماته وتطوراته المختلفة.

- تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية:

لم يعد هدف المؤسسة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر لتحقيق أكبر فخر من الربح؛ بل تعدد أهدافها وأصبحت تشمل: خفض التكاليف، ومنع الإسراف، تحسين الإنتاجيات، إرضاء المستهلك، نمو وتوزيع المنتجات، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي بصورة عامة؛ الامر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة للمعلومات لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال وجود نظام المعلومات المسؤول عن ذلك.

- التأثير بالبيئة الخارجية:

من الواضح أن المؤسسة الاقتصادية تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت التقني والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات السياسية التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية، وعلى غدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملاءمة عملياتها ونظامها لكي تتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف، ولا شك أن يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن تتوفر عليها.

- التطورات التقنية:

إن التطورات العديدة التي حدثت في مجال الحصول على البيانات و تخزينها ومعالجتها وتوصيلها نتائجها إلى المستفيدين قد تتطلب من المؤسسات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها؛ فضلا عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الاجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات، تلك الكميات الكبيرة والمتنوعة بما يؤدي إلى المساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية. ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أي مؤسسة قد أصبح ضرورة حتمية تملئها البيئة احديثة للمؤسسة لحل جميع امشكلات التي تواجهها إن لم يوضح تلك المعلومات في النظام، يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب، وبالقدر المناسب؛ حيث أن وجود

نظام للمعلومات سوف يحدد جودة المعلومات والجيد منها من السيء، ومنها لكي تستفيد المؤسسة من المعلومات أو المستفيد كما يرى بعض الباحثين أن أية مؤسسة اقتصادية يمكن أن تتواجد في 03 مراكز أساسية وهي⁽¹⁾:

1/ النظام الفرعي للإدارة:

وهو يتضمن كل الأفراد والأنشطة المتعلقة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل النظام الشامل.

2/ النظام الفرعي للعمليات (مراكز التنفيذ):

وهو يتضمن جميع الأفراد والأنشطة والتدفقات المادية التي تتعلق بصورة مباشرة بأداء الوظيفة الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية حسب النشاط الذي تمارسه مثل الإنتاج وتقديم خدمات الصرف في البنوك وغيرها.

3/ النظام الفرعي للمعلومات (مراكز المعلومات):

وهو يتضمن مجموعة الأفراد والآلات والأفكار والأنشطة التي تتعلق بجمع وتشغيل البيانات بطريقة تلبى الاحتياجات من المعلومات الرسمية للمؤسسة الاقتصادية لجميع اجلهاات الداخلية والخارجية، ومن هنا تظهر أهمية الذي يصمم نظام المعلومات ويمثل مراكز القرارات ونظام العمليات وتعبّر عن مراكز التنفيذ، وبالتالي تبين النظام الكلي للمؤسسة الاقتصادية والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها⁽²⁾.

المطلب الثالث: أسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبية⁽³⁾:

يساهم نظام المعلومات المحاسبية بدور استثنائي في حياة المنظمات ونجاحها، وذلك من خلال تحقيق أهدافها وغاياتها، ومن هنا فإنه يمكن إجمال أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية بما يلي:

1/ المحاسبة بحكم وظيفته التي تعتبر من أهم المكونات الرئيسية لنظام المحاسبة:

وذلك من خلال تعامله مع نظم المعلومات المحاسبية سواء كان محاسبيا أو مصمما لنظم المعلومات المحاسبية أو مدققا داخليا أو خارجيا أو مليما للأنظمة المحاسبية المستخدم داخل النظام المحاسبي.

(1) أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ج.م.ع، (1988)، ص 57.

(2) حليس سعيد عبد الفتاح والآخرين، 1981، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص 55.

(3) ياسر صادق، طارق سعيد ابو عقاب، عبد الله أحمد الشوابكة، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، 2007، ص 13-14.

2/ نظم المعلومات المحاسبية من النظمة المعقدة:

والتي يصعب التعامل معها من خلال النظمة اليدوية مما استلزم تواجد المعالجة الآلية للبيانات من خلال الحاسوب، مما سهل عملية الحصول على المعلومات والتي تساعد في إتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للمنشأة.

3/ تحقيق الميزة التنافسية:

فإنه بالرغم من أن نظم المحاسبة من الأنظمة مرتفعة التكلفة؛ إلا أنه من المتطلبات الرئيسية التي يستلزم وجودها في المنشأة وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية على مثيلاتها من المنظمات المشابهة.

4/ اللامركزية والحاجة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية:

في ظل توسع المشروعات وتباعدها جغرافيا برزت الحاجة لتطبيق اللامركزية؛ مما أدى إلى صعوبة في تبادل المعلومات بين أجزاء المنشأة المتباعدة، ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام معلومات محاسبي حديث لتحسين عملية الإتصال وتبادل المعلومات.

5/ سرعة التغيير في الأنظمة المعلوماتية الحديثة:

يتميز نظم المعلومات الحديثة بسرعة التعبير في مبادئها ونظرياتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها لذا يجب على المحاسب المهتم بنظم المعلومات أن يكون ملما بمعظم هذه التغييرات لمساعدته في رفع كفاءة اداء عمله في المنشأة.

6/التغير النوعي في عمل المنظمات:

تعتمد الكثير من المنشآت حاليا في وجودها على المعلومات المتداولة خلالها بدلا من اعتمادها على العمليات التي تقوم بها فقط؛ حيث تعتبر إدارة مصادر المعلومات من أهم العمليات الأساسية المستخدمة لإدارة أعمال المنشأة، ويتوقف نجاح المحاسب في ظل هذه الظروف على مدى قدرته على فهم واستيعاب الآثار الناتجة من تقنية المعلومات ونظم المعلومات.

المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية(1):

أدى التطو والتقدم في أنظمة الشركات المعاصرة إلى خلق صعوبة أمام المحاسب في تأديته لوظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسب أن يلم بمجالات المعرفة الأخرى بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة، ومن مجالات المعرفة التي يجب أن يكون المحاسب ملما بها التحليل السلوكي والأساليب الكمية والكمبيوتر.

(1) ستيفن أموسكوف، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد داني، دار المريخ للنشر، ط3، 1991، ص 53، 54.

1/ التحليل السلوكي:

يجب أن يأخذ المحاسب بعين الاعتبار العوامل السلوكية (النفسية) التي يواجهها الأفراد أثناء ادائهم عملهم سواء كان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دراسة النظم.

2/ الأساليب الكمية:

تتضمن الأساليب الكمية عددا من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة وما إلى ذلك، ويقوم المحاسب باستخدام الأساليب الكمية للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة، وقد يُستخدم بطريقة الاحتمالات الإحصائية لعمل التقديرات اللازمة لذلك.

3/ الكمبيوتر:

لقد ساهم استخدام الكمبيوتر في حفظ السجلات المحاسبية وإلى تطور وظيفة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات المتنوعة لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في المؤسسة.

خلاصة

من خلال دراستنا للفصل الأول لنظام المعلومات المحاسبية يتبين لنا انه من احد الانظمة المعلومات الادارية ويقوم نظام المعلومات المحاسبى بتخزين المعلومات المعلومات المحاسبية ويكون ذلك بعد معالجة البيانات المحاسبية التى يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية وتقوم مخرجات النظام المعلومات المحاسبية بالعمل على خدمة اهداف المشروع كما يلعب نظام المعلومات المحاسبية دور فعالا داخل المؤسسة باعتباره العنصر الحيوى داخل المؤسسة ولذا لا يمكن تجاهله . ويتم فى النظام مجموعة من العمليات من اجل تسجيل البيانات المحاسبية وتبويبها والعمل عليها من اجل اصدارها كمخرجات فى القوائم المالية.

الفصل الثاني:

نظام المعلومات المحاسبية

وعلاقته باتخاذ القرار

تمهيد:

يعتبر موضوع اتخاذ القرارات ذو أهمية كبيرة، وذلك لارتباطه بكل من حياة الأفراد والمنظمات الإدارية وحتى حياة الدول.

وتبرز أهمية القرارات على مستوى حياة الأفراد من خلال تعدد المواقف والمشاكل التي تجعل الإنسان مهما اختلف وضعه الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، ويتخذ القرارات بالاعتماد على الحدس والأحكام الشخصية بعيدا عن بدائل بشكل فطري، ثم اختيار البديل الذي يناسبه، أما على مستوى المنظمات الإدارية فتعتبر القرارات جوهر عمل القيادة ونقطة انطلاق جميع النشاطات والوسيلة الوحيدة لحل المشاكل التي نواجهها، وتزداد هذه القرارات أهمية وخطورة، كلما زاد حجم هذه المنظمات وزاد اتصالها مع الخارج، لذا يلقي موضوع اتخاذ القرارات اهتماما متزايدا من الهيئات المتخصصة التي تعمل على تطوير أساليب اتخاذ القرارات من بينها المعهد الأمريكي لعلوم اتخاذ القرارات وعلوم السياسات.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار، وبعد ذلك تحسين عملية اتخاذ القرار، وفي الأخير علاقة نظام المعلومات باتخاذ القرار.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار

لقدت تعددت التعاريف حول مفهوم القرار، نذكر منها مايلي:

- * يُقصد بالقرار «الاختيار بين بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة»⁽¹⁾.
- * عملية اتخاذ القرار هي «سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين»⁽²⁾.
- * ويعرّف أيضا بأنه «الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتمكنها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها»⁽³⁾.

كما تعرّف أيضا بأن «القرار الإداري سلوك أو تصرف واع منطقي، ذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف والبديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة، ويُعد هذا البديل الأكثر كفاية وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار»⁽⁴⁾.

وعرّف أيضا بأنه «البدائل المتاحة لاختيار الأنسب بعد التأمل حسب متطلبات الوقت المتاحة»⁽⁵⁾.

من خلال التعاريف السابقة فإن عملية اتخاذ القرار تُعرّف بـ «القرار هو النقطة التي عندها يتم اختيار بديل بين مجموعة من الاختيارات غالبا ما تكون متناسقة، لذلك يمكن النظر إليه على أنه نقطة التحرك لحظة الالتزام بمجموع خطوات عمل معينة واستبعاد البدائل الأخرى».

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل، وكل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات، وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك تصنيفات مختلفة لمراحل وخطوات اتخاذ القرار الإداري، وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة يمكن تبني وجهة النظر التالية⁽⁶⁾:

- (1) منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997. ص44
- (2) نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، ط1، عمان، الأردن، ص 75.
- (3) اسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 38.
- (4) كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 23.
- (5) بشير علاق، "الإدارة ومبادئ وظائف تطبيقات"، دار الجماهيرية، بنغازي، 1997، ص 89.
- (6) كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 31.

1/2: المرحلة التحضيرية:

وتتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات المرتبة زمنياً وهي التالية:

1. **إدراك المشكل:** تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها؛ أي وجود تقارب بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي، وأن الحل هو أن يقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتفسير الحالة القائمة أو الحالة المرغوب فيها.

2. **تحديد الأهداف:** إن حل المشكلات يتطلب أن يقوم المدير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالها إما لتفسير الحالة القائمة أو تفسير الحالة المرغوب في تحقيقها؛ أي يجب علينا تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

3. **فهم المشكل:** واكتشاف طبيعتها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى غالباً ما تكون المشكلات الإدارية في شكل ما يلي:

*مشاكل روتينية: تتناول مسائل يومية تُذكر باستمرار مثل دوام العاملين.

* مشاكل حيوية: ويكون نطاق آثارها أوسع من المشكلات الروتينية.

* مشاكل طارئة: وتحدث بشكل طارئ بسبب التغيير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وطول المواد.

2/2: المراحل التطورية: تتألف هذه المرحلة من خطوتين هما:

1. **تحديد البدائل:** وهي الحلول أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين.

2. **تحقيق البدائل:** وهذا يتطلب دراسة وافية لكل بديل، وتتضمن تحديد النتائج المترتبة على كل بين وتكلفة كل بديل، وبذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض.

3/2 : المرحلة النهائية: وتتألف مما يلي:

1. الاختيار:

يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري، وذلك بعد القيام بالخطوات السابقة والاسترشاد بما يلي:

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك.
- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب.
- واقعية البديل وإمكانية تنفيذه استنادا للموارد المتاحة خاص البشرية التي تعمل على تنفيذه.
- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.

2. تنفيذ القرار:

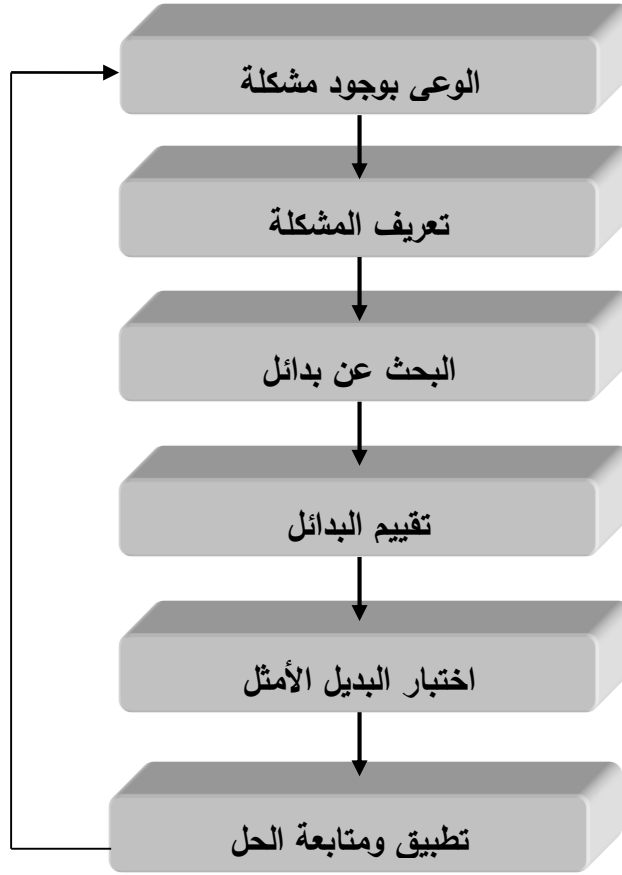
وتُعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة، رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار وضعي وملموس خاصة بعد أن يتضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لإتجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين.

3. المتابعة والملاحظة والمراقبة:

وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ، وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار، ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.

الشكل الموالي يبين أهم خطوات اتخاذ القرار:

الشكل رقم (04) خطوات عمل اتخاذ القرار



المصدر: أحمد ماهر، (إدارة المبادئ ذو المهارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 / 2004، ص

.131

شرح الشكل :

تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل عديدة من بينها

أولاً الوعي بوجود مشكل المراد الاتخاذ فيه القرار ثم نقوم بعملية التعريف بالمشكل من اجل فهمه جيداً ومعرفة تفاصيله بشكل أدق ثم نقوم بمحاولة البحث عن بدائل لمواجهة المشكل الحاصل ثم نقوم بعملية تقييم البدائل من اجل اختيار البديل الأمثل او الحل الأمثل ثم نقوم بتطبيق ومتابعة الحل من اجل معرفة النتائج المراد الوصول إليها .

المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرار (1):

تستمد عملية اتخاذ القرار أهميتها بالنسبة للإدارية كونها نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات، ولأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة، ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظرا لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على القدرة وكفاءة متخذي القرار على اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.

كما أن هذه العملية الصعبة تحتاج إلى قدرات فنية وعلمية، وتزداد صعوبتها بزيادة حجم الشركة، وتعد أهدافها ومهامها وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع، وبالتالي فإن أساس ومحور عملية اتخاذ القرارات في العمليات الإدارية يتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلا أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول بتحديد ما يلي:

- الأهداف الواجب تحقيقها من التخطيط.
- الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
- مكان وزمان تنفيذ الخطط.

ولذلك فعلمية اتخاذ القرارات عملية هامة ومكاملة لوظيفة التخطيط، اما بالنسبة للتنظيم، فإنه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية من بينها القرارات تبين:

- نوع السلطة التي تمنح منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استشارية).
- درجة تعويض السلطة.
- المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب.
- العلاقات بين الأقسام والإدارات.
- خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة وغيرها.

ونجد كذلك أن وظيفته لها أيضا علاقة وثيقة واعتمادية بعملية اتخاذ القرارات؛ حيث تتخذ سلسلة من القرارات التي تبين ما يلي:

- الأسلوب الأفضل في التوجيه وإصدار الأوامر والتعليمات.
- الوسائل المستخدمة في التحفيز.

(1) سيف الله عبد الكريم، داودي رمزي، شندار حمزة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس محاسبة ومالية، قسم علوم التسيير، برج بوعريش، (2009/2008)، ص ص 49، 50.

- طرق الإشراف المتبعة.

وكل ما من شأنه القضاء على التضارب بين مصالح العاملين والإدارة، وبين العمال فيما بينهم، وكذا ما ساعد على متابعة سير العمل والإشراف عليه.

كما لا يمكن أن تتم وظيفة الرقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتعلق بتوضيح ما يلي:

1. النشاطات التي اخضع للرقابة.

2. أنواع معايير تسيير الرقابة.

3. نوع المعلومات المطلوبة للرقابة.

4. الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكل هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تم اتخاذ قرارات بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها، وهذا ما يجعلنا نهتم بهذه العملية بشكل يدعم المجتمع والمؤسسة معا.

كما لا يمكن أداء أي نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار وتتمثل أهميته فيما يلي (1):

1/ **القرارات عملية مستمرة:** يعتبر مجال العمل في المؤسسات مجموعة متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد... الخ.

2/ **القرارات أداة المدير في عمله:** بواسطة عملية اتخاذ القرار يمارس المدير عمله الإداري، فكلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع أدائه الإداري.

3/ **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:** فمن المعروف أن القرارات الإستراتيجية مرتبطة بالمدى الطويل في المستقبل، لذا فإن لها تأثير كبير على مدى نجاح أو فشل المنظمة.

4/ **القرارات أساس الإدارة ووظائف المنظمة:** إن الدور الإداري في الوظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بالإدارة والجوانب المختلفة لهذا الوظائف مثل وظيفة الإنتاج.

تتطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ما ذا نتج؟ وما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية؟... الخ

(1) أحمد ماهر، اتخاذ القرارات بين العلم والابتكار، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2007، 2008، ص ص 34، 36.

5/ القرارات جوهر العملية الإدارية:

يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وأساس كل الوظائف الإدارية بالمنظمة لما تتطوي عليه من قرارات حاسمة مثل: وظيفة التخطيط نظرا لتحديد نشاطها الذي يتضمن سلسلة من القرارات.

المطلب الرابع : خصائص اتخاذ القرار (1):

هناك عدة خصائص تتميز فيها عملية اتخاذ القرار تتمثل هذه فيما يلي:

1. أن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية؛ حيث أنها تقبل الوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأدنى.
2. أنها عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذها.
3. أن عملية اتخاذ القرار لا بد أن تكون امتداد من الحاضر إلى المستقبل لأن معظم القرارات الإدارية بالمنظمات هي امتداد واستمرار الماضي.
4. أن عملية اتخاذ القرار هي عامة، وهذا يعني أنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها وشاملة؛ حيث تشمل المناصب الإدارية في المنظمات.
5. أن عملية القرار تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها.
6. أنها عملية تشمل عدة نشاطات، ولذلك ربما قد تُوظف في بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى.
7. تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية؛ أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار.

وان من الخصائص المميزة لهذه العملية تتمثل فيما يلي (2):

1/ القابلية للترشيد:

أن عملية اتخاذ القرار تقوم على افتراض بأنه ليس من الإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من الرشد.

(1) أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتحويل، غزة، فلسطين، 2006، ص 76.

(2) صبرينة عز الدين زير، أثر المعلومات على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، غير منشورة، الأردن، 2002، ص ص 10، 11.

2/ التأثير بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية:

وذلك نظرا لكون هذه العملية تتأثر بالعوامل السيكولوجية نابعة من متخذ القرار أو المتأثرين به، كما أنها تتأثر بالعوامل الاجتماعية النابعة من بيئته سواء أكانت العوامل داخلية أو خارجية.

3/ الامتداد في الماضي والمستقبل:

إن القرار لا يتخذ عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها؛ بل هو امتداد واستمرار لها كما تمتد عملية اتخاذ القرارات في المستقبل من حيث كون آثار القرار تمتد إلى المستقبل.

4/ الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة:

إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجه المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها وأوضاعها، يتطلب ضرورة اشتراك كافة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحلول تلك المشكلات سواء المتأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما أن كثيرا من القرارات الإدارية لها أبعاد متعددة تنظيمية، إنسانية، بيئية، وقانونية واقتصادية.. الخ.

5/ العمومية والشمول:

إن أساس اتخاذ القرارات هي عامة بالنسبة لجميع المنظمات سواء كانت القرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات.. الخ، وسواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية، كما أنها تتصف بالشمولية من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتهم العليا والوسطى و الإشرافية.

6/ التعقيد والصعوبة:

يكون على مستوى النشاطات التي تقتضيها مراحل عملية اتخاذ القرارات نظرا للقدرات والمهارات اللازمة لإنجازها.

المبحث الثاني: فعالية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات(1):

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد، فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة، فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة، لهذا فإن اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطا فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل المختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم وبعضها خارج التنظيم...بالإضافة إلى عوامل أخرى.

1/ عوامل البيئة الخارجية:

تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تحيط بالمؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة، بل أن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطاتها وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التكنولوجية والقاعدة التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

2/ تأثير البيئة الداخلية(2):

يتأثر القرار بحجم المؤسسة، مدى نموها، عدد العاملين فيها، الهيكل التنظيمي وطرق الإتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة وإمكانيات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوفر ملتزمات التنفيذ المادية والفنية والمعنوية، ومن أهمها(3):

1. عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يقيد متخذ القرار بشكل جيد.
2. درجة ووضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
3. مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.
4. تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة.

(1) كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الإدارية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 35، ص 38.

(2) حسن علي المشرفي، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص 30.

(3) كاسر نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 35، ص 38.

3/ عوامل شخصية ونفسية: وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداءً بالرجل الإداري

متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين هما:

- عوامل نفسية: وهذه العوامل تنتشعب، فمنها من يتعلق ببواعث داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار وخاصة في مرحلة اختيار البدائل من مجموعة البدائي المتاحة.

- عوامل شخصية: تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقدراته، وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية إتخاذ القرار؛ فالقرار يعتمد على كثير من المميزات الفردية والشخصية التي تطورت معه، قبل وصوله الى التنظيم، وعليه تشكل عملية اختيار الأفراد وتدريبهم مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

4/ عوامل ظروف القرار:

يُعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تضيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب، كما يؤثر على المشكلة وفعالية حلها، وسبب التردد في اتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة.

5/ عوامل أخرى مثل:

تأثير عبر الزمن: يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فلما زادت الفترة الزمنية المتاحة امام متخذ القرار لاتخاذ قرارات كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما طاقدة الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه سرعة البحث في القرار مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

المطلب الثاني: عوامل زيادة فعالية إتخاذ القرار (1):

يمكن تقسيم العوامل التي تزيد القرار عوامل عملياته وأخرى معلوماتية، وتتمثل العوامل العملياتية بتتبع الخطوات المنطقية والعملية في اتخاذ القرار، دون إهمال نوع القرار والعوامل المؤثرة عليه، أما العوامل المعلوماتية قد تتعلق بالمعلومات والبيانات والتقنيات الواجب توفيرها لزيادة هذه الفاعلية، وفيما يلي ملخص لهذه العوامل لزيادة فعالية اتخاذ القرار نذكر منها:

1. الاعتماد على أسلوب حل المشكلات أثناء ممارسة اتخاذ القرارات، وذلك بإتباع خطوات اتخاذ القرار السابق الإشارة إليه.

(1) ثابت عبد الحرمان إدريس، إدارة الاعمال - نظريات ونماذج وتطبيقات، الاسكندرية الدار الجامعية، 2005، ص ص 275، 276.

2. الاعتماد على التقدير لتحديد العناصر غير المتوقعة في عملية اتخاذ القرار، وهذا ما يتم تحقيقه من خلال الاعتماد على أساليب كمية ومنمذجة.
 3. أن الاعتماد على الأساليب الكمية العلمية وعلى التكنولوجيا، تغطي العوامل الملموسة من عملية اتخاذ القرار، ويبقى جانب إنساني غير ملموس على متخذ القرارات يعتمد على حدسه وخبرته في تحديده، وهذا ما يعكس الجانب الإنساني في عملية اتخاذ القرار.
 4. الاعتماد على الإبداع والتفكير لإيجاد الحلول البديلة في القرارات غير الروتينية.
 5. اعتماد الأسلوب الجماعي أو التشاركي إلا عند الضرورة لتعميم الفائدة والاستفادة من خبرات جميع الفئات المتخصصة.
 6. بما أن القرار لا ينتهي بتنفيذه؛ بل يجب متابعته مدى تحقيقه للنتائج، لذا فعلى المنظمة الاعتماد على مؤشرات للمراجعة وتقييم الأداء، وإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر، مع التحفظ لإجراء هذه التعديلات لكي لا تفقد القرارات معها قابليتها.
 7. التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية للمنظمة عند اتخاذ القرار، حيث تكون القرارات واقعية، وذلك باستغلال كافة البيانات والمعطيات الدقيقة والكافية حول هذه الظروف.
 8. أن هذه المعطيات والبيانات لا تستطيع المنظمة الاستفادة منها كما هي؛ إنما عليها أن تعتمد على التكنولوجيا المتوفرة والملائمة لظروفها الخاصة والمتمثلة في التجهيزات والبرمجيات التطبيقية الجاهزة لتحقيق الدقة المطلوبة.
- يبدو ان هذه العوامل تدور حول نقطة مركزية وهي المعلومة وكيفية الحصول عليها وكيفية استخدامها لتحقيق جميع العناصر السابقة الذكر، وهو ما يعكس أهمية المعلومات.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات⁽¹⁾:

1) تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة:

يمكن تصنيف هذه القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

- أ. قرارات تتعلق بالعنصر البشري: مثل قرار الحصول على الموظفين وأسس دفع الأجور والحوافز من طرق الترقيّة وغيرها .

(1) نواف كنعان .مرجع سبق ذكره ص249

ب. قرارات تتعلق بالإنتاج: مثل القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع، وأنواع الآلات المستخدمة وكيفية الحصول عليها وطريقة الإنتاج ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين...الخ.

ت. قرارات تتعلق بالتسويق: تشمل القرارات الخاصة بنوعية السلع التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي يتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والإعلان، بحوث التسويق...الخ.

ث. قرارات تتعلق بالتمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة، طرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها...الخ.

(2) تصنيف القرارات وفقاً لأهميتها⁽¹⁾: وقد صُنفت القرارات بهذا المعيار إلى (03) أنواع:

1. القرارات الإستراتيجية: وهي عبارة عن قرارات لاختيار أهداف المؤسسة، ومن خصائص القرارات الإستراتيجية أنها تهتم بالمجالات التالية:

2. نطاق العمليات الخاصة: أي أنها قرارات تهتم بتحديد ما هي طبيعة ميادين العمل التي سوف تعمل فيها المؤسسة وتلخيص الموارد المتاحة للمؤسسة.

3. الأداء المالي: أي أنها قرارات تهتم بتحسين مستوى الأداء المالي والعوائد من الأنشطة الاستراتيجية المختلفة للمؤسسة.

2/ القرارات التكتيكية⁽²⁾: وهذه القرارات يتخذها في الغالب رؤساء الأقسام أو الإدارات، أو ما يسمى بالإدارة الوسطى، ومن بين خصائص القرارات التكتيكية أنها:

- تتعلق بالأنشطة التخطيطية والرقابية قصيرة الأجل.
- تختص بوظيفة أو مجموعة من وظائف المؤسسة.
- تمتاز فيها أنشطة التخطيط والرقابة بدرجة كبيرة.

3/ القرارات التنفيذية⁽³⁾: وهي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط التجاري الجاري في المؤسسة، وتعتبر من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية، ومن خصائصها أنها:

- روتينية ومتكررة لذلك في أغلب الأحيان تكون مبرمجة.
- تركز على العمليات الإنتاجية والبيعية والتمويلية.

(1) اسماعيل محمد السيد، الإدارة الاستراتيجية (مفاهيم وحالات تطبيقية)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1990، 57.

(2) سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 262.

(3) حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، سنة 1999، 262.

- تنطوي على درجة عالية من التأكد.

3/قرارات وفق الناحية القانونية⁽¹⁾:

وتنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية:

1/ مدى القرار وعموميته: ويتضمن ما يلي:

- **القرار التنظيمي:** هي تلك التي تتضمن القواعد العامة الملزمة التي تنطبق على عدد غير محدود من الناس كاللوائح التنظيمية والسلطات السياسية في المؤسسة، ومهمة هذا النوع من القرارات إنشاء أو إلغاء أو تعديل المراكز التنظيمية.
- **القرار الفردي:** وهي تلك التي تخاطب فرداً محدد كالقرار الصادر بتعيين موظف أو ترقيته أو فصله، وهذا النوع من القرارات إذا على العكس من القرارات التنظيمية لا تضع قواعد قانونية، بل تخاطب فرداً محدد أو حالة محددة.

2/ تكوين القرار:

- * **قرارات بسيطة:** وهي تلك التي لها كيان مستقل أو أثر قانوني سريع، وببساطة هذا النوع من القرارات نابعة من كونها قرارات قائمة بذاتها، أو غير مرتبطة بعمل قانوني آخر مثل القرار الصادر بتعيين موظف أو مكافأته.
- * **قرارات مركبة:** وهي التي تتألف من عملية قانونية تتم على مراحل عديدة:
- **قرارات ملزمة:** أي واجبة ونافذة في الأفراد، ويحتج بها عليهم، ومعظم القرارات التي تصدرها الإدارة في هذا النوع.

- **قرارات غير ملزمة:** أي لا يحتج بها، ومن أمثلتها التعليمات التي توضح إجراءات العمل.

3/ قابلية القرار للإلغاء أو التعويض:

- قرارات قابلة للإلغاء أو التعويض مثل قرارات الفصل والعقوبة.
- قرارات غير قابلة للإلغاء مثل الأعمال التنظيمية التي يصدرها مجال الإدارة.

4/ تصنيف القرارات وفقاً لشكل القرار:

تُصنف القرارات وفقاً لشكل إصدارها والإجراءات التي تسبق اتخاذها إلى قرارات مكتوبة وقرارات شفوية وإلى قرارات صريحة وقرارات ضمنية.

(1) سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 85 إلى ص 92.

* القرارات المكتوبة والشفوية: القرارات المكتوبة هي التي تكون في صيغة لائحة تعليمات أو أوامر مكتوبة، اما الشفوية فتصدر بصيغة الكلمة المنطوقة وليس الكلمة المكتوبة.

* القرارات الصريحة والقرارات الضمنية: القرارات الصريحة وهي التي تعبر عنه صراحة، اما القرارات الضمنية، فقد يتم التعبير عنها صراحة، وإنما يُستفاد من سلوك المدير .

5/ تصنيف القرارات وفقا لأساليب اتخاذها⁽¹⁾:

وفقا لهذا المعيار هناك نوعان:

- القرارات الكيفية: تعتمد الأساليب التنفيذية القائمة على التقدير الشخصي للمدير وخبرته وتجاربه.
- القرارات الكمية (المعيارية): يتم إتخاذها بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها، وتعتمد على القواعد والأسس العلمية التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة والصائبة.

6/ تصنيف القرارات وفقا ظروف اتخاذ القرارات:

بالنظر إلى الظروف المحيطة، والتي يتم في ظلها اتخاذ القرار فإنه يمكن تصنيف القرارات إلى ما يلي:

- اتخاذ القرار في حالة المخاطرة: فيها يعتمد المسير على معلومات تكون غير كافية في مجملها أو جزئية، وبذلك فالتوقع المستقبلي له يكون نسبيا، والقرار يحتمل الفشل، وهنا تلعب قدرة المسير على الاحتمالات دور أساسيا في فعالية القرار المتخذ، ويمكن بذلك الاستعانة بشجرة القرار للاختبار البديل الأمثل.
- اتخاذ القرار في حالة التأكد: في هذه الحالة تكون المعلومات كافية ومتوفرة لدى متخذ القرار؛ إذ يكون في هذه الحالة على دراية تامة بعواقب قراره.
- اتخاذ القرار في حالة المخاطرة وعدم التأكد⁽²⁾: القرارات أخطر حالة يقوم بها المسير، وهو أمر غير مقبول تسيورها، ويجب الابتعاد عن مثل هذه الحالات؛ فإنها تصبح غير مأمونة العواقب ويمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء والتحليل الاقتصادي والتسيير وغيره.

(1) حكمت احمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(2) محمد رجب عبد العالي، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، 1992، ص 69.

7/ على اساس إمكانية برمجة القرارات أو جدولتها:

تصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:

- **القرارات المبرمجة:** هو قرار روتيني متكرر يعالج ويتناول مشكلات وحالات ومواقف تطبيقية متكررة روتينية؛ حيث يمكن وضع إجراء محدد لصنع القرارات بشأنها.
- **القرارات غير المبرمجة:** فهو غير محدد، ويتعلق بمشكلات حالا، مواقف، متجددة وليست متكررة، وغير روتينية، ولا يوجد إجراء مع مسبقا لمعالجة الموقف أو المشكلة، وذلك لكونها معقدة أو مهمة جدا.

الجدول رقم (02): مقارنة بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة:

قرارات غير مبرمجة	قرارات مبرمجة	
جديدة، غير منظمة، درجة عدم التأكد عالية، فيها يتعلق بالعلاقات السبب، النتيجة.	متكررة، روتينية، درجة التأكد عالية فيها ، النتيجة	نوع المشكلة
الحاجة للإبداع والحدس، والتسامح مع الآخرين، حل المشكلات إبداعيا.	الاعتماد على السياسات، القواعد والإجراء المحدد	الإجراء
-الأعمال: التنوع في المنتجات وأسواق جديدة -الحكومة: إعادة تنظيم الإدارات الحكومية. -الرعاية الصحية: شراء أجهزة صحية	-الأعمال: طلبات اللوازم الدورية. -الحكومة: نظام الجدارة، ترقية الموظفين. -الرعاية الصحية: إجراءات إدخال المرض	امثلة

المصدر: حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة)، ط1،

دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 89.

المطلب الرابع: أساليب عملية اتخاذ القرار

تعتمد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الادارية حسب الجهة والوقت والتكلفة من الأسهل إلى الصعب، ويتوقف استخدام أحد هذا الأساليب دون الاخر على طبيعة المشكل وعلى تقدير المدير، ويمكن حصر الأساليب في مجموعتين:

* المجموعة الاولى: تتمثل في الأساليب التقليدية (غير الكمية).

* المجموعة الثانية: تتمثل في الأساليب الحديثة (الكمية).

1) الأساليب التقليدية:

من واقع ما أشار إليه "سايمون" "Simon" وآخرون يوجد عدد كبير من الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات، ومن بني هذه الأساليب ما يلي.

• التقليد (1):

طبقا لهذا الأسلوب يقوم متخذو القرارات بتقليد المنظمة الكبيرة أو الفائدة في مجال النشاط وبصفة خاصة فيما يختص بقرارات التسعير أو تحديد مستويات الأجور، وبالرغم من أن هذا الأسلوب شائع الاستخدام إلى حد كبير؛ إلا أنه من الخطر الاعتماد عليه، وذلك لأن ظروف وخصائص المؤسسات تختلف عن بعضها البعض؛ حيث أنه ما يناسب مؤسسة قد لا يتناسب الاخرى حتى وإن كانا يعملان في نفس النشاط.

• العصف الذهني:

وهذا الأسلوب عبارة عن هجوم خاطف وسريع عن مشكلة معينة، ويقوم المشتركين في العصف الذهني بإطلاق العديد من الأفكار بسرعة، حتى تأتي الفكرة التي تحقق الهدف أو تحل المشكلة في حل المشكلة، وهذا الأسلوب عادة يعتمد على مفاجأة المشتركين في حل المشكلة وإثارة وتطوير حلول عديدة بديلة، ثم مناقشة سريعة لهذه البدائل حتى يمكن الوصول؛ أي أفضل حل.

• أسلوب الدلفي:

أخذ هذا الأسلوب من معبر "دلفي" الذي يأمله الناس للحصول على المعلومات عن المستقبل، يعتمد على تحديد ومناقشة البدائل غيابيا في اجتماع أعضائه غير موجودين وجها لوجه.

وهذا الأسلوب إذا كان يأخذ فترة طويلة في انتظار معرفة آراء وردود أفعال الخبراء وكتابة التقارير... الخ.

إلا أن هذه الطريقة تناسب المشاكل المعقدة التي قد تتحمل الانتظار أو التخطيط طويل الأجل.

(1) عيد الغفار حنفي، عيد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003، ص 149، 152.

• الحكم الشخصي:

سواء بالاعتماد على الخبرة السابقة أو بدونها.

• للتخمين.

• المحاولة والخطأ: (التجريب).

2/ الأساليب الحديثة:

تتميز الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات عن النظرية التقليدية في كونها تقلل أثر التحيز عن الأحكام الشخصية أو العاطفية إلى حد كبير.

أ. أسلوب تحليل التعادل:

يقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل العلاقات بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بكل بديل من البدائل يمكن استخدامه في اتخاذ العديد من القرارات مثل:

- قرارات التسعير.

- قرارات تحديد الطاقة الإنتاجية.

- قرارات تحديد حجم القوى العاملة المطلوبة.

- قرارات تخطيط الأرباح.

لاتخاذ القرارات السابقة من خلال تحليل التعادل فإن الامر يتطلب حساب ما يسمى بحجم التعادل.

وحجم التعادل هو ذلك الحجم من الإنتاج الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، أن المنظمة عند هذا الحجم لا تحقق الأرباح ولا تتحمل الخسارة.

ب (أسلوب العوامل المرجحة بالأوزان:

تعتمد هذه الطريقة على محاولة مقارنة بدائل الحل، وذلك من خلال مقارنتها كمياً بالنسبة إلى عناصر مشتركة بين هذه البدائل، وبطريقة أخرى يمكن القول بأننا نبحث عن عناصر مشتركة، ثم يتم تحويل المقارنة إلى شكل كمي بسيط، ولتوضيح كيفية استخدام هذه الطريقة نتبع الخطوات التالية:

- تحديد العناصر المشتركة في تقديم البدائل.

- إعطاء كل بديل درجة في كل عنصر.

- إعطاء كل عنصر وزن مرجح.

- اختيار انسب بديل.

ت/ شجرة القرارات:

شجرة القرارات هي أسلوب آخر من أساليب اتخاذ القرارات والتي تساعد المديرين على حل ما يواجههم من المشاكل، ونقوم فكرة شجرة القرارات على تحديد المواقف والبدائل التي تواجه متخذ القرار واحتمال تحقق كل موقف.

ث/ قائمة المزايا والعيوب لكل بديل:

إن أول طريقة تتبادر على ذهن المدير عند التفصيل بين البدائل هي أن يسأل نفسه ما هي مزايا و عيوب كل بديل؟ ثم عليه ان يقارن مزايا و عيوب البديل بمزايا و عيوب البدائل الاخرى حتى ينتظر بديل تتوافر فيه:

- أفضل مزايا.

- اقل عيوب.

ج/ موصوفة العوائد المشروطة:

تتضمن هذه الوسيلة احتساب القيم المتوقعة لبدلين و أكثر في ضوء الاحتمال المتوقع لكل بديل وتعتبر عن الاحتمال هنا كنسبة مئوية لتحقق حدوث معين، فإن كان هذا الحدث مؤكد الحدوث يكون الاحتمال مساويا للواحد الصحيح، ويكون الاحتمال صفر إذا كان غير مؤكد الحدوث بالمرّة.

ويُقصد بالنسبة المتوقعة للبدائل ومجموع النتائج المتوقع المضروبة في الاحتمالات الخاصة بها.

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال المعلومات إلى مستخدميها من خلال التقارير المالية، التي تمثل أداة، هدفها إلى عرض معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدة الاقتصادية بالكيفية التي تساعد مستخدميها في الحكم على كفاءته الإدارة واتخاذ القرارات، وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة متطلبات الملائمة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتلبية احتياجات مستخدميها والافصاح عنها.

المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

المطلب الأول: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات

1-متطلبات الملائمة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لاتخاذ القرارات:

يرى بعض الكتاب أنه من الضرورة توفر عنصرين أساسيين في المعلومات من أجل أن تكون مفيدة هما: (1)

- أن تعرض التقارير المالية بطريقة علمية سليمة وأن تربط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم، مع القواعد العلمية.
- أن تتضمن التقارير المالية المعلومات المهمة والتي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة، عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها.

ولتحقيق ذلك الغرض لابد من الأخذ في الاعتبار المقومات الأساسية التي تقوم عليها عملية إعداد وعرض وتقديم المعلومات في التقارير المالية، والتي حددها البعض في الآتي: (2)

1-1-تحديد مستخدمي التقارير المالية:

أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحيّة في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذ القرار، أي مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والأدراك المتوفرة لديهم. (3)

وفي هذا الصدد فإن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) يعترف بأن النوع القائم في مستخدمي

المعلومات وخصائصهم يشكل تحديا أما تحديد أهداف المعلومات، بمعنى افتراض مستوى معين من الفهم والإدراك لمستخدمي المعلومات يؤثر بصورة مباشرة على مضمون التقارير المالية الأساسية ذات الغرض العام وعلى التقارير المالية الملحقه أي أنه تؤثر على مستوى الإفصاح.

ويعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية الأساس الذي يتم على أساسه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، كما أن مستخدمي المعلومات كما جاء في أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين من مستخدمي المعلومات وهما: المستخدمين العاديين (ذات النفع العام)، والمستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات.

(1) سليم إبراهيم الحسينية. نظام المعلومات الإدارية ط1 دارا لمريخ للنشر والتوزيع الرياض

(2) محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل دار الحنين للنشر عمان الأردن.

(3) شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية الملتقى الوطني الاول جامعة عنابة

والجدير بالذكر أن هؤلاء المستخدمين للتقارير المالية قد لا تتفق مصالحهم في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم إليها مختلفة، وقد أثار هذا الاختلاف أو التناقض بين مصالحهم بروز مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية الواجب تحقيقها، وبالتالي يتأثر مضمون وإفصاح وعدد تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة أخرى.

كما أضاف (ف. الفداغ، 2002: (1) بأن مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات النظر ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها، وبالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى كامل من الفهم والادراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين ولكنهم لا يفهمون محتواها وبالتالي فإنها ليست لها فائدة بنسبة لهم، ومن هنا نجد أنه يجب تحديد هؤلاء المستخدمين للمعلومات وتحديد مستوى الفهم والادراك، لتتمكن إدارة المؤسسة من توفير معلومات محاسبية ملائمة لهم وذات مصداقية في اتخاذ القرارات.

1-2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات

من أجل تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات بخاصية الملائمة، أي بمعنى أن تكون المعلومات مرتبطة ارتباط وثيقاً من حيث قدراتها الإيضاحية ودرجة التأثير في الهدف الذي يتم من أجله إعدادها. (2) وكما يؤكد ذلك (Samuele Boliga) بقوله إن المعلومات المقرر تسجيلها وعرضها في التقارير المالية لا بد أن يتم إعدادها على أساس ملاءمتها لحاجة المستخدمين. (3)

وعلى ذلك يمكن القول أن خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية تجمع بين الغرض من إعداد وعرض التقارير المالية لاستخدامها وطريقة إعدادها وعرضها في التقارير المالية، وهي بذلك تعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات التي يجب التقرير عنها وتقديمها إلى المستخدمين لها.

1-3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية

إن عملية تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب أن تحتوي عليها التقارير المالية يتوقف على مدى توفر مجموعة من الخصائص للحكم على صحتها وملائمتها وكفاءتها في تمكين المستخدمين المختلفين من فهمها واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات بصورة صحيحة.

(1) فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية والتطبيق في القوائم المالية الوراف للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ص51.

(2) خالد عبد الرحمان أحمد علي، 2005 اثر التضخم على الملائمة و الموثوقية المعلومات المحاسبية المجلد 5 للعدد الأول ، ص20.

(3) عبد الحميد مانع علي الصبيح، 1995 أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار رسالة الماجستير بغداد العراق ، ص85.

1-4- تحديد أساليب وطرق إعداد وعرض المعلومات المحاسبية

وضح Gardy أن طريقة إعداد (وضع) وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية تؤثر في فهمها على تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي عنها.⁽¹⁾

لذا يجب أن يتم إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية على أسس وأساليب وطرق يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على مجموعة من الأمور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومات

ودرجة الأهمية النسبية وبما يتناسب مع معايير وقواعد المحاسبة المالية والدولية المقبولة قبولاً عاماً.

1-5- توقيت عرض ونشر المعلومات المحاسبية

أكدت متطلبات مهنة العمل المحاسبي ومعظم التشريعات المالية على وجوب عرض ونشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وذلك لأن قيمة المعلومات وفائدتها تتوقف على صحتها والتوقيت المناسب لإصدارها وتقديمها للمستخدمين، وفي هذا الصدد أشارت الدراسة التي قام بها (1986، Tse) أن المعلومات تكون أكثر ملائمة وقدرة على التأثير في أسعار الأوراق المالية عند التاريخ الذي يتم فيه نشر هذه المعلومات ثم تقل قيمة هذه المعلومات بمرور الوقت لتقدمها.⁽²⁾

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان داخل المشاة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإن الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية.⁽³⁾

وحتى يتم اختيار الطريقة والأسلوب والمعيار المحاسبي المقبول قبولاً عاماً لمعالجة وعرض المعلومات المحاسبية وتحديد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات

(1) محمد السيد الناعي: (1989) دراسة نظرية المحاسبة، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص159.

(2) وائل إبراهيم الراشد: (1996) أهمية المعلومات المحاسبية وهدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ص35.

(3) عباس مهدي الشيرازي، 1990، نظرية المحاسبة، ط1 ذات السلاسل لطبعة والنشر الكويت، ص194.

بواسطتها فإن الأمر يلزم دائما تحديد واختيار البدائل المحاسبية التي تقدم المعلومات الأكثر إفادة لأغراض اتخاذ القرار.⁽¹⁾

وكما أشرنا سابقا ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) لمفاهيم " معايير جودة المعلومات المحاسبية " التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات، وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة و المنفعة والأهمية النسبية للمعلومات.وكما نجد تداخلا واضح المعالم بين الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية وبين خصائص مستخدمي هذه المعلومات، فالمعيار السائد للحكم على الاختيار المناسب بين البدائل المحاسبية هو فائدة ومنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات، والمعلومات المفيدة هي التي تكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل المستفيدين منها:

كما ونجد أن متخذي القرارات ينقسمون إلى قسمين: قسم داخل المنشأة وقسم خارج المنشأة كالمستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية والمهنية وغيرهم، وهؤلاء يعتمدون بشكل أساسي على المعلومات التي يتم عرضها وتقديمها في التقارير المالية المنصوص عليها، والتي تقدم بطريقة اختيارية للحصول على المعلومات التي تحتاجها، ولكنها لا تستغني بمعلومات التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وتقييم الأداء.⁽²⁾

كما أن متخذي القرارات يختلفون فيما بينهم، ومن ذلك الاختلاف هو اختلاف مستوى التعليم والفهم، والمعلومات التي بحوزة كل منهم، والقرارات التي يواجهونها، حيث أن المعلومات المحاسبية المفيدة من جهة مستخدم معين لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر لعدم كفايتها للأغراض التي ينشدها منها، ولذلك يذهب البعض إلى معرفة نموذج قرار المستخدم الأساسي فهو مهم للمحاسب لتحديد المعلومات التي يتطلب منه تقديمها، ورغم صعوبة هذه المعرفة فإنها تبين مدى أهمية التعرف على ما يبتغيه المستخدم بالنسبة للمحاسبة حتى يتمكن من توفير المعلومات المطلوبة لاحتياجات المستخدم وتقديمها.⁽³⁾

ومن هنا نجد أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل وأكثر نفعاً وفائدة، عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات، وكما صنفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في العام 1980م الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي:

(1) دوانالد كيسو وجيري بجانن: (2005) المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص68.

(2) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص195-195.

(3) عبد الحميد مانع الصيغ، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

1. الخصائص النوعية الرئيسية:

إن خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية إمكانية الاعتماد على المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين:⁽¹⁾

وكما أشار (FASB) أن الملائمة والمصادقية (الثقة) هي الخاصيتين الأساسيتين اللتين تجعلان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار وأن الخواص التي تعرف بأن المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) والمعلومات الأدنى (الأقل فائدة) بالإضافة إلى بعض الخواص الأخرى المنفردة عنها.⁽²⁾

1-1: الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وبكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار.⁽³⁾ كما عرفها (عاشور، 1996)⁽⁴⁾ أن المقصود بالملاءمة قدرتها على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.

وعرفت المعلومات الملاءمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.⁽⁵⁾ ويرى الباحث بأن خاصية الملاءمة هي الخاصية التي تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتؤثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه وإيجاد الفروق بين هذه القرارات (حالة غياب هذه المعلومات وحالة ملائمة المعلومات لاتخاذ هذا القرار).

وقد عرف (APB) الملائمة بأنها انسجام المعلومات مع نماذج اتخاذ القرارات، أي أن تكون طريقة القياس والافصاح ملائمة لاتخاذ القرار وتلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

(1) نفس المرجع السابق.

(2) دوانالد كيسو وجيري بجانن، مرجع سبق ذكره، ص 69

(3) نعيم حسين دهمش: (1995) القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان الأردن، ص 23.

(4) عصفت سيد أحمد عاشور: (1996) دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص 11.

(5) /أحمد حسين علي حسين: (1997) نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، ص 26

كما عرفها (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.⁽¹⁾ أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتؤثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.

وقدمت خاصية الملائمة للإطار الفكري للمحاسبة بواسطة (Chamnersn) عام 1996 الذي أوضح أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فلا بد أن ترتبط هذه المعلومات بشكل منطقي بالغرض من استخدامها وأن تكون مؤثرة فيه.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير وانعكاس على هذا القرار.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

1. خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

2. خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات.

3. التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات.

وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصة الملائمة كمايلي:

1-1-1- القيمة التنبؤية للمعلومات:

تساعد المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "الملائمة"، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف.⁽²⁾

وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها.⁽³⁾

ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة لعمل اختبارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضاً القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة.

(1) عبد الحميد مانع الصيغ، مرجع سابق، ص 55.

(2) عبد الحميد مانع الصيغ، مرجع سابق، ص 56.

(3) فداغ الفداغ: (2002) المحاسبة المتوسطة نظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 26.

كما تعمل المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم اليقين (التأكد) حول النتائج المتوقعة في المستقبل التي تتخذ على نتائج الماضي.

وعلى ضوء هذا فإن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على عمل تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل، حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها للقيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل.⁽¹⁾

كما تجد الإشارة أن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات لا يقصد بها أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها وإنما يكون في إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل تنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار.⁽²⁾

1-1-2- القيمة الاسترجاعية (التغذية الاسترجاعية) للمعلومات:

وتتملك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية الاسترجاعية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.⁽³⁾

كما تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية وقيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل، وهي التي يتم عرضها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، وبالتالي لها قيمة مزدوجة فلها قيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل وتتميز أيضا بقدرتها على التغذية الاسترجاعية لنتائج القرارات الماضية، كما تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار الصحيح.⁽⁴⁾

وبهذا نصل إلى أن خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

فمثلا إن نسبة صافي الربح للنشاط سوف يساعد مستخدم التقارير المالية على التحقق عن صحة توقعاته عن التوقعات النقدية المستقبلية أو تصحيحية.

(1) نعيم حسين دهمش، 1995. القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، دار النشر، عمان، الأردن، ص 23

(2) عبد الحميد مانع الصيغ، مرجع سابق، ص 56-57.

(3) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

(4) علي إبراهيم حسن ألكيسي، المعلومات المحاسبية لاعتماد أسلوب التحسين، رسالة ماجستير الموصل العراق، ص 55.

1-1-3- التوقيت المناسب (الملائم):

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها.

يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو (توفير المعلومات في حينها)، وتعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب.

ولكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت المناسب)، فإذا تأخر تقرير الشركة عن نتائج أعمالها لمدة ستة أشهر بعد نهاية الفترة المالية، فإن المعلومات ستكون أقل إفادة لأغراض اتخاذ القرار.⁽¹⁾

ومن البديهي أيضا أنه إذا لم توفر هذه المعلومات عند الحاجة إليها فلن تكون لها تأثير على الحدث أو القرار، ومعنى ذلك أنه يجب توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وفي مجال التقارير المالية هناك جانبي لخاصية التوقيت المناسب هما:⁽²⁾

أ- دورية التقارير المالية.

ب- المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وبين تاريخ إصدار هذه التقارير أو إتاحتها للتداول.

كما تعتبر خاصية التوقيت المناسب للمعلومات أمرا هاما لخاصية الملائم (المناسب) لاستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار.⁽³⁾

ونظرا لأهمية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، نجد أن العديد من المنظمات المهنية وغير المهنية والتشريعات الحكومية (SEC) تحدد فترة زمنية لنشر التقارير المالية في ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية، كما حدد قانون ضرائب الدخل على الشركات اليمنية رقم (31) لسنة 1995م في المادة (12) بأن يتم تقديم الإقرارات الضريبية لمصلحة الضرائب مصحوبا بصورة من الحسابات الختامية موقعا عليها من المحاسب القانوني بعد مصادقة الجمعية العامة على هذه الحسابات على ألا يتجاوز ذلك نهاية شهر أبريل (نيسان) عن السنة التالية:⁽⁴⁾

(1) أمين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

(2) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

(3) نعيم حسين دهمش، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(4) عبد الحميد مانع الصبح، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ونلخص على أنه قد يكون من الأنسب التضحية بشيء من الدقة ودرجة عدم التأكد لغرض تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

1-2 الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية، وتصنف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.⁽¹⁾

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.⁽²⁾

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".⁽³⁾

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، باعتبار تعبيراً صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل، ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

(1) الصدق في التعبير.

(2) الحياد

(3) القابلية للتحقيق.

1-3 الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل.

⁽¹⁾ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁽²⁾ كيسو وجيري بجاننت، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁽³⁾ شارف خوجة الطيب: (2007)، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني لأول مستجدات الألفية الثالثة: " المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية " 22/21/2007 جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص 4.

وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً.

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:¹

أ. تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية واتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.

ب. التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية خالية من أنواع التحيز يجب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. ومن الطبيعي إن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ماهي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية ولا بد أن تتطوي على قدر من التحيز البسيط.

1-4: الحياد

يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى.⁽²⁾ وأما (الراوي، 1999)⁽³⁾ فقد عبر عن خاصية الحياد بأنه يجب ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين.

وبصفة عامة يقصد بحياد المعلومات: تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء، وكن هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

(1) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

(2) نعيم حسين دهمش، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) حكمة أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

كما أنه يجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما:

1. التحيز في عملية القياس: كاستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة والحذر.
2. التحيز من قبل القائم بعملية القياس: كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز مثل عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

وخلاصة القول أن حيادية المعلومات-أو حيديتها-اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة-بحكم طبيعتها-معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحدية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة-دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات- وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات.

1-5: القابلية للتحقيق:

تمثل خاصية القابلية لتحقيق أحد الأساس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية. أما الكاتبان (الصبان، 1999)، و(حنان، 2003) فقد عبرا عن القابلية لتحقيق بأن هذه الخاصية مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.⁽¹⁾ ويتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، والذين يستخدمون نفس طرق القياس، وذلك عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها.⁽²⁾

(1) محمد سمير الصبان وإسماعيل جمعة: (1999) تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص19 ورضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: (2003) مدخل لنظرية المحاسبة، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص198.

(2) أمين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص194

كما يتم اشتقاق خاصية القابلية للتحقق من فرض الموضوعية في المحاسبة، التي تقضي أن تكون للبند الواردة من التقارير المالية قابلة للتحقق، بمعنى أن تكون التقارير المالية قابلة للتحقق منها من قبل المحاسب أو من شخص آخر، ويمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.⁽¹⁾

وبهذا نجد أن خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبين على طريقة قياس الأحداث القياسية، بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية، أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرون بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك أن خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية التي تحدد وتعكس طرق وأساليب القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي يجمع عليها عدد من المحاسبين للوصول إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

العلاقة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية:

تعتبر العلامة والموضوعية (الثقة) خاصيتان أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن تحسين في أحدهما يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن للأسف لا يمكن أن يحدث ذلك دوماً، والسبب أن هناك كثير من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح.⁽³⁾

وكما سبقت الإشارة إلى أن خاصتي الملائمة والثقة هما الخاصيتان الأساسيتين اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية

(1) حسين القاضي ومأمون حمدان: (2001) نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص776

(2) عبد الحميد مانع الصبح، مرجع سبق ذكره، ص60.

(3) مصطفى عقاري: (2005) مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة الدكتوراه الغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر، ص106.

المطلب الثالث: مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

مما يتبين لنا أن المعلومات المحاسبية أو مخرجات نظام المحاسبة هي عبارة عن معلومات تستخدم أساسا لاتخاذ القرارات أ، و مدخلات لنظام اتخاذ القرار وهذه المعلومات تستخدم من قبل العديد من المهتمين بها والذين تختلف أهدافهم منها ولذلك فان هذه المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجة جميع شرائح المستخدمين ، لها ويجب أن تفي بحاجتهم جميعا وكل مستخدم يأخذ منها ما يفيد في اتخاذ القرار ، وتأتي هذه البيانات بشكل موسع يهتم بكل الاحتياجات المرجوة منها لكافة المستخدمين ينقسمون المستخدمين إلى قسمين .

القسم الأول هو المستخدم لهذه البيانات داخل الشركة أو المنشأة Internal User :

وهي تمثل جميع المستويات الإدارية داخل المنشأة حيث تساعدهم هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على ربحية الشركة، والتطوير و الإدارة الأمثل للموارد وغيره من هذه الأمور وكذلك معرفة مدى حاجة الشركة للسيولة وتحديد المبالغ التي توزع على المساهمين وإمكانية التوسع في النشاط ورسم السياسة المستقبلية للشركة، وكذلك معرفة الإدارة ما إذا كانت الشركة حققت الربح المنشود وغيره من الأمور الداخلية.

وتتصف هذه البيانات بأنها تحليلية و في غاية السرية وموسعه بشكل اكبر من حيث التفصيل وتساعد إدارة الشركة في اتخاذ القرار السليم على ضوءها . إذا هي للاستخدام الداخلي في الشركة ولا يجب أن تقع في أيدي المنافسين لان لها تأثير كبير على نشاط وسياسة الشركة.

القسم الثاني وهو المستخدم الخارجي External User :

وهذه القسم يشمل جميع الأطراف التي تستفيد من هذه البيانات أو التقارير المالية التي تصدرها الشركة، او المنشأة وتحدد العلاقة او طريقة التعامل مع المنشأة.

1/ مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

بعد قيام الثورة الصناعية وظهر الشركات المساهمة العامة، بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات هذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

ويتعاطف دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية، من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت ، وذلك في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة ، يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وحيث أن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تؤدي إلى أن تفصح المعلومات الاقتصادية أو المحاسبية المعروضة عن الحقائق والعلاقات الأساسية المتعلقة بالمنشأة. وأصبحت قضية الحصول على المعلومات وسهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ، ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها :

التقارير والقوائم المالية

2/ دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار المالية:

تتولى كل مؤسسة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية و النتائج التي حققتها خلال الفترة و التدفقات النقدية التي دخلت و التي خرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح ، التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، لا و ننسى احتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل إتخاذ القرارات و أفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

3/ مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التسويقية :

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في قياس وتقييم أداء وظيفة التسويق، ونشاط البيع وخاصة فيما يتعلق بمعايير المبيعات والربحية، وأنه لا يمكن القيام بأي قياس أو تقييم لوظيفة التسويق ونشاط البيع بدون المعلومات المحاسبية، كما أن المحاسبة بصفتها نظام البيانات والمعلومات الرئيسي في المنشأة فإن هذا يتطلب القيام بتطوير وتحليل و إعداد المعلومات اللازمة لقياس أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع حتى وإن كان ذلك بمعايير أو مقاييس غير مالية، وخارج إطار المعلومات المحاسبية التقليدية. ونظراً لأهمية وظيفة التسويق ونشاط البيع يتناول الباحث استعراض دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع كما يلي:

1.3/ دور المحاسبية المالية والقوائم المالية:

تهتم المحاسبة المالية بتسجيل كافة العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة ، والتي تشتمل على أصولها وخصومها ومصروفاتها وإيراداتها .وتعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة المالية وهي المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحتاجها كافة الأطراف، وبالتالي يجب أن تحتوي على معلومات وإيضاحات وملاحظات على الأرقام التي تحويها حتى يمكن فهمها بصورة واضحة .وأن الأرقام التي تحويها القوائم المالية تعتمد في تفسير مدلولاتها على معرفة السياسات والأسس المحاسبية التي تم إتباعها في إعدادها.

ويرى الباحث ضرورة احتواء القوائم المالية على معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال بجانب المعلومات الخاصة بالأداء المالي، حيث أن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الأداء التسويقي من الجانب الاجتماعي، كما يرى الباحث أنه إذا كان احتواء القوائم المالية للشركات المساهمة على معلومات تتعلق بقطاعات وفروع الشركة قد يساهم إلى حد ما في تحقيق نجاح أو فشل الشركة، فإنه من الواجب أن تحتوي القوائم المالية للشركة أيضاً على بعض المعلومات التي تساعد مستخدميها في تقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع التي أصبحت الوظيفة الهامة والمتحكمة في نجاح أو فشل منشآت الأعمال .كما أن مقاييس تقييم أداء التسويق ونشاط البيع ليس من الضروري أن تكون مقاييس كمية ومالية فقط بل يمكن أن تكون مقاييس وصفية وغير مالية .مما يعني أن المعلومات المتعلقة بتقييم أداء التسويق .

الخلاصة

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن عملية اتخاذ القرار ، تمثل احد الأنشطة الاستراتيجية في العمل الإداري وكذلك فان المعلومات تعبر أساسا لاتخاذ القرار ، ولكي يكون القرار جيدا وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على المعلومات ملائمة من بينها المعلومات المحاسبية وقد ، اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت المنشآت الاقتصادية ، تعمل بمواد كثيرة وبمعدات ضخمة وأصبحت تقوم باستثمار أموال ضخمة وأصبحت عملية اتخاذ القرار ، في مجال الإدارة بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط المنظمات ونقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة .

وغياب نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة يعنى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاستمرارية ، وصعوبة تحقيق الفعالية في بعض الأنشطة الخاصة بالمؤسسة..

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة صناعة

الكوابل بسكرة

تمهيد :

يعد مركب صناعة الكوابل ببسكرة من أهم المركبات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي على المستوى الوطني والإفريقي، كذلك نظرا لقدرته التنافسية في مجال صناعة الكوابل وقدرته على تعويض المنتجات الأجنبية بل حكمه في تقنيات الإنتاج المتطورة والتي أدت إلى حصول المؤسسة على شهادة 9001 ISO بتقديمها لمنتجات عالية الجودة.

حيث سنقوم في هذا الفصل بالتعرف على هذه المؤسسة من خلال :

تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة بالتطرق لنشأتها وتطورها والتعرف على نشاطها وتوزيعها وأهم المواد المستعملة،...الخ، والتطرق لهيكلها التنظيمي.

ثم دراسة نظم المعلومات المحاسبية ومدى تطبيقها في المؤسسة، وأهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة داخل المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

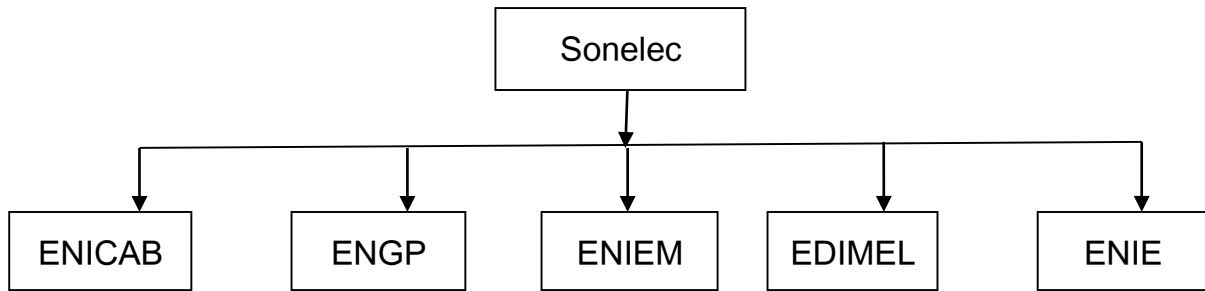
المطلب الأول: لمحة عامة على المؤسسة

أولا : نشأة المؤسسة .

انطلقت الأشغال لانجاز المشروع وحدة صناعة الكوابل الكهربائية لبسكرة في فيفري 1980 ، و هذا تطبيقا للمخطط الرباعي 1984/80 ، و شاركت في هذه الأشغال عدة مؤسسات وطنية و دولية ، أما ظهورها فقد كان نتيجة لإعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعة الالكترونية Sonelec بموجب مرسوم 83/20 الصادر في 1983/01/01 ، و الذي تفرعت بموجبه إلى المؤسسات التالية: Enie . Edimel . ENICAB . Ewbb ، وبذلك أصبحت المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل مؤسسة ذات صيغة شرعية و قانونية مقرها الرئيسي الجزائر العاصمة ، و هي بدورها انقسمت إلى 3 وحدات وحدة القبة ، وحدة الحراش، وحدة بسكرة .

أنشئت عدة مؤسسات موضحة في المخطط التالي :

شكل رقم (05) : المؤسسات التي نشأت عن مؤسسة Sonelec :



المصدر:مصلحة المستخدمين

ENIE : المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الالكترونية بموجب مرسوم 320/03 بتاريخ 1983/10/23 و مقرها سيدي بالعباس .

EDIMEL : المؤسسة الوطنية لصناعة العتاد الكهربائي بموجب المرسوم 83 / 21 بتاريخ 1983/01/01 و مقرها بالعاصمة .

ENGB : المؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات ، بموجب المرسوم 22/83 بتاريخ 1983/01/01 و مقرها سطيف .

ENIEM: المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية بموجب المرسوم 19/83 بتاريخ 1983/01/01

مقرها بتيزيوزو .

ENICAB: المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل والتي تشمل ثلاث وحدات وهي :

- وحدة وادي سمارة .
- وحدة جسر قسنطينة .
- وحدة بسكرة .

ثانيا : تعريف بالمؤسسة :

ظلت مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة وحدة تابعة لوحدة الأم كغيرها من الوحدات إلى غاية صدور قرار إعادة هيكلتها بتاريخ 04 نوفمبر 1997 حيث انعقدت الجمعية العامة الاستثنائية للمؤسسة الوطنية الاقتصادية E.N.I.C.A.B و ألحقت بالشركة القابضة العمومية HELEET الشركة القانونية للكهرباء والإلكترونيك و الإعلام الآلي ، وقد أصدرت قرارات وهي :

- قررت الجمعية تغطية الخسائر المتراكمة عن الاستغلال من خلال فرق إعادة التقييم للميزانية .
- قررت تقسيم المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل إلى ثلاث مؤسسات قانونية على شكل شركات باسهم تابعة للشركة القابضة العمومية و هم :

- مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB شركة أسهم رأس مالها 320.000.000 دج مقرها بسكرة .
- مؤسسة الكوابل الكهربائية CABEL شركة أسهم رأس مالها 70.000.000 دج مقرها بالقبة .
- مؤسسة الكوابل الهاتفية CATEL شركة رأس مالها 50.000.000 دج مقرها بواد السمارة .
- تشكيل لجنة تتكفل بتنفيذ التقسيم بكل إجراءاته .

- حددت الجمعية تاريخ 01 أكتوبر 1998 كتاريخ بداية النشاط و عمليات المؤسسات الثلاث

الجديدة و أصبحت تحت إشراف شركة القابضة العمومية HELEET .

- E.N.I.C.A.B مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر ب 801.000.000 دج تقع في

المنطقة الصناعية غرب مدينة بسكرة على جانب الطريق الوطني رقم 46 تبعد حوالي 450 كلم عن الجزائر العاصمة و 360 كلم على حاسي مسعود ، و تعد هذه المؤسسة من اكبر المصانع في إفريقيا، و تقدر مساحتها 42 هكتار منها 12 هكتار غير مغطاة ، الطاقة الإنتاجية المبدئية و هي 28000 طن و قد تم رفعها لأسباب تكنولوجية و اقتصادية .

- يبلغ عدد عمال المؤسسة إلى غاية 2011/01/20 ب 1017 عامل حوالي 77 % منهم

يشتغلون بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج و هم يقسمون بدورهم إلى :

- إطارات 86 موظف .

• أعوان تحكم 228 موظف .

• أعوان تنفيذ 703 عامل .

و هي تتبع مجموعة من المراحل في الإنتاج و هي :

1. مرحلة القلد : و هي عبارة عن تقليص سمك النحاس أو الألمنيوم عن طريق تمديده .
2. مرحلة الظفر : و هي تجميع عدد معين من الأسلاك .
3. مرحلة العزل : و هي عملية تغليف الأسلاك .
4. مرحلة التجميع : و هي عملية ضم الأسلاك المعزولة .
5. مرحلة التدرج : و هي عملية تليف لشريط وافي يحمي الكوابل من الضغوط الخارجية .
6. مرحلة التغليف : و هي آخر عملية و تتمثل في تغليف التسليح أو الشريط الواقي .

و توزع المؤسسة منتجاتها على عدة زبائن التي تتعامل معهم :

• المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز SONELGAZ

• المؤسسة الوطنية للخدمات الكهربائية KAHRIF

• المؤسسة الوطنية لتوزيع العتاد الكهربائي EDIMEL

• المؤسسة الولائية للتوزيع الأجهزة الكهربائية EDID

و هناك أيضا مجموعة من المؤسسات الخاصة و العمومية التي تستهلك الكوابل أو تعيد تسويقها كما تعمل المؤسسة على اكتساب مكانة في السوق العالمية .

و من أهم المواد الأولية المستخدمة هي :

- سلك النحاس .

- سلك الألمنيوم .

- المواد الكيماوية المكونة للغلاف .

و المؤسسة تستورد معظم موادها من :

✓ شركة SARCO VSAN و تستورد منها المؤسسة النحاس .

✓ شركة MARCRICH الاسبانية : و تستورد منها المؤسسة الألمنيوم .

✓ شركة MIDALCABLE و تستورد منها الألمنيوم .

✓ شركة BOREALIS البلجيكية و تزود المؤسسة بمادة P.V.C .

✓ شركة PLASCORB الفرنسية و تزود المؤسسة بمادة P.V.C .

✓ شركة ENAB بسكيكدة و تزود المؤسسة بمادة الخشب .

✓ شركة ENG بالخروب : تزود المؤسسة بمادة الطيشور LACRAISE .

✓ مؤسسة الكوابل بالقبة : و تزود المؤسسة بمادة النحاس P.V.C .

عملت المؤسسة منذ 1999 في وضوح و تأسيس سياسة خاصة بجودة المنتج و ذلك عبر تطبيق مجموعة من المناهج و الطرق التي تصل بها إلى التحكم الكلي في نوعية المنتج ، و بالفعل فلقد توصلت المؤسسة إلى الحصول على علامة الإشهار و تطوير " الايزو" سنة 2000 و هي الآن تكثف مجهوداتها من اجل إبقاء على علامة الإشهار و تطوير نوعية منتجها و الاستجابة لكل الطلبات كما و نوعا .

في ماي 2008 دخلت مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة في شراكة مع شركة generalcable برأس مالي اجتماعي 1.010.000.000 دينار جزائري بنسبة 30 % و تعتبر هذه المؤسسة اكبر المؤسسات العالمية لهذا المجال ، و بهذا تأمل مؤسسة صناعة الكوابل في تطوير أدائها كما و نوعا و كذلك اقتحام السوق العالمية مع المحافظة على الزيادة في تغطية احتياجات السوق الوطنية .

و تسعى المؤسسة حاليا إلى اكتساب الشهادة iso 14001 version 2004 حيث يمثل هذا التوجه سياسة عامة حيث تشمل جميع نشاطات المؤسسة .

المطلب الثاني : طبيعة نشاط المؤسسة و ما هو اختصاصها .

أولا : طبيعة نشاط المؤسسة .

تختص هذه المؤسسة بصناعة الكوابل المختلفة ، و تعتمد على جملة من المواد منها ما هو داخل في تركيب المنتج و هي المواد الأولية مثل : النحاس ، الألمنيوم كمواد ناقلة للتيار الكهربائي و كمواد أولية أساسية للعزل بالإضافة إلى مواد استهلاكية كالمواد الكيميائية المستعملة لتحضير PVC ، و مواد طاقوية مثل المازوت ، و تحصل المؤسسة على هذه المواد من خلال لجوئها إلى بورصة المعادن بلندن عن طريق الانترنت ، و التي تأخذ منها كل المعلومات عن الأسعار ، كيفية الشراء ، طريقة و تكاليف النقل و الزمن بالإضافة إلى المواد السابقة التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية فإن المؤسسة تستخدم مواد أخرى لا تدخل في تركيب المنتج مثل : قطاع الغيار ، الألواح ، المسامير .

- و تشير انه في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة التي تعيشها الجزائر في إطار التعاون

الاقتصادي بين الدول الأوربية و دخول الجزائر المنظمة العالمية التجارية خصصت مؤسسة ENICAB

بنسبة 70 % لصالح مؤسسة جنرال كابل ، أما بالنسبة الباقية 30% مازالت تحت تصرف الدولة و هذا ابتداء من 20 ماي من سنة 2008 .

ثانيا : اختصاص المؤسسة :

و تعمل المؤسسة على إنتاج عدة أصناف من الكوابل الكهربائية و هذا بفضل إدخالها لتكنولوجيا حديثة و متطورة في هذا المجال إذ تمكنت المؤسسة من التخصص في إنتاج أكثر من 400 نوع من الكوابل جمعة في خمس مجموعات و هي :

1- الكوابل المنزلية : les cable domestique : بحيث تنتج المؤسسة منها حوالي 209 نوع ، و تستخدم في المباني و يتراوح ضغطها بين 250-1500 فولط تصنع بمادة النحاس و تعزل ب PVC .

2- الكوابل الصناعية : lescables industriels و يصل عددها إلى 70 نوع و تصنع هذه الكوابل من مادة النحاس ، الألمنيوم ، و تعزل بمادة PVC أو PRC حسب المطلوب ، أما التغليف فيكون بمادة PVC يتراوح ضغطها من 600-1000 فولط .

3- الكوابل ذات الضغط المتوسط و المرتفع : تستخدم كوابل ذات الضغط المتوسط في نقل الكهرباء ما بين 1000 و 3000 فولط أما كوابل الضغط المرتفع تفوق شدة في نقل الكهرباء 3000 فولط ، و يبلغ عدد الكوابل ذات الضغط المتوسط حوالي 70 صنف ، حيث تصنع هاته بمادتي النحاس و الألمنيوم و تغزل بمادتي PRC و تغلف PVC.

4- الكوابل الغير المعزولة les câbles NU: يبلغ عدد أنواعها 10 و تستعمل خاصة في نقل الكهرباء من المحولات إلى مناطق التوزيع معينة و تتحمل تيار شدته حوالي 22000 فولط .

5- كوابل الشبكات أو التوزيع : les câbles réseaux : تستخدم هذه الكوابل في توزيع الكهرباء ، و تصنع من الألمنيوم و خليط ما يسمى AGS يتكون من ال مغنزيوم و الألمنيوم و السيليسيوم و تتكون هذه المجموعة من حوالي 70 نوع و تنقل تيار شدته حوالي 1000 فولط .

- كما تقوم المؤسسة بإنتاج البكرات الخشبية التي تلف عليها الكوابل و تستعمل الخشب و المسامير و غير ذلك من المواد المساعدة في إنتاجها .

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

لقد عرف الهيكل التنظيمي للمؤسسة ENICAB تغييرين منذ نشأتها منذ 1986 بغية تحديد جيد للوظائف و كذا اخذ كل الاعتبارات المادية و البشرية و التنظيمية ، و كاستجابة للتغيرات الاقتصادية وضعت المؤسسة هيكل تنظيمي يسمح لها بإعادة توزيع السلطات و تحديد المسؤوليات ، و تقسيم العمل ، بما يتلاءم مع متغيرات المحيط الذي تنشأ فيه ، و حيث تم تقسيم المؤسسة إلى عدة مديريات و دوائر تتمثل في:

1. **المديرية العامة:** تشرف و تقوم هذه المديرية على مراقبة و متابعة سير المديريات إذ تتكون من

الأمانة العامة و مجموعة مساعدين مكلفين بعدة مهام منها:

أ- مساعدة رئيس المدير العام المكلف بالإعلام و الاتصال : و يتمثل دوره في استخدام الطرق و الوسائل الاتصالية و الإعلامية التي تساعد على تسهيل عمل كل من الموظفين و العمال .

ب- مساعدة المدير العام المكلف بالتدقيق الداخلي: الذي يتجلى دوره في عدة مهام منها ، التدقيق المالي ، التدقيق العملي ، التدقيق الداخلي .

ت- مساعدة رئيس المدير العام المسؤول على النوعية و الجودة : يقوم مسؤول الجودة و النوعية على السهر على متابعة المعايير الدولية لجودة المنتج طبقا لمعايير الجودة ISO9001 حيث يقوم بتقديم تقارير كل سنة للمدير العام للاتخاذ القرارات المستقبلية .

ث- مكتب الشؤون القانونية : يتبع مكتب الشؤون القانونية مباشرة السيد الرئيس المدير العام باعتباره الرئيس الإداري الأعلى ، له سلطات مخولة قانونا في حدود اختصاصه ، يضم ثلاث عمال حاملين لاختصاصات العلوم القانونية و الإدارية ، مكلفون بالقيام بالمهام الموكلة إليهم في تمثيل المؤسسة أما الجهات القضائية و الأمنية طبقا لما ينص عليه القانون و النظر في المنازعات (قضايا المؤسسة) بشتى أنواعها أما الهيئات القضائية ، و التكفل الكلي بكافة الإجراءات القيد في سجل التجاري أو تعديله في الحالات التي تطرأ عليه لدى المركز الوطني للسجل التجاري .

- و تندرج تحت المديرية العامة خمس مديريات سنذكرها مع فروعها:

- المديرية التقنية .
- مديرية الشراء .
- مديرية لتجارية .
- مديرية المالية و المحاسبية .
- مديرية الموارد البشرية و الوسائل .

2- المديرية التقنية : و تشمل ما يلي :

- أ- دائرة إنتاج الكوابل: تشرف هذه الدائرة على تخطيط و تسيير العملية الإنتاجية بدءا من دخول المواد الأولية للورشات وصولا إلى خروج هذه المواد على شكل منتج تام الصنع ، و تضم كل من:
- مصلحة الاستغلال: تقوم مصلحة الاستغلال بإعداد المخطط السنوي و الشهري من خلال الطلبات المختلفة المقدمة من طرف زبائن المؤسسة.
 - مصلحة قلد الكوابل H₂ : تقوم هذه المصلحة بأول مرحلة من مراحل الإنتاج بعد أن تتلقى أمر بالتصنيع موفق بمخطط الإنتاج يتكون دورها من عمليتين ، عملية القلد و ذلك بتقليص سمك سلك النحاس أو الألمنيوم ، ثم عملية الظفرة حيث يتم تجميع عدد معين من الأسلاك حسب الطلب و الحاجة و نوع الكوابل .
 - مصلحة عزل الحبيبات PRC: من قبل مصلحة العزل و الظفر تستلم هذه المصلحة الكوابل الغير معزولة ليتم عزلها بمادة البولييتيام ثم توجه مباشرة إلى مصلحة التجميع و التغليف .
 - مصلحة عزل و تغليف PVC-H3-H4: بنفس الطريقة تصل أسلاك النحاس و الألمنيوم من منتج نهائي PVC بواسطة الكوابل الصناعية.
 - مصلحة تجميع و التغليف : تستقبل مصلحة تجميع و تغليف المنتج النصف النهائي للقيام بعملية التجميع و التغليف PVC.
- ب- دائرة الصيانة: تعتبر واحدة من الدوائر التابعة للمديرية التقنية ، تشرف على صيانة وسائل و معدات المؤسسة (وسائل الإنتاج و الملحقات) مع العلم أن دائرة الصيانة تنقسم إلى :
- مصلحة الصيانة الميكانيكية.
 - مصلحة الصيانة الكهربائية.
 - مصلحة الصيانة العلاجية.
 - مصلحة المناهج و المراقبة التنظيمية .
- ج- دائرة إنتاج الملحقات: تقوم هذه الدائرة بالإشراف على إنتاج الملحقات حسب برنامج يوضع من طرف مصلحة تخطيط الإنتاج بالإضافة إلى تمويل المؤسسة بالطاقة الكهربائية و الخشب ، تضم ثلاث مصالح هي :
- مصلحة المنافع: تقوم هذه المصلحة بالإشراف على توزيع المياه و الكهرباء داخل المؤسسة سواء كانت المياه للشرب أو التصنيع بالإضافة للتبريده.
 - مصلحة إنتاج حبيبات PVC: تنتج هذه المصلحة حبيبات مكونة من خليط مادته الأساسية PVC وزيادة الطباشير ويختلف الخليط حسب المنتج و شروطه الزبائن.

- مصلحة إنتاج البكرات الخشبية و الاسترجاع : هذه العملية تقوم الو رشات بإنتاج البكرات الخشبية التي تحتاجها المؤسسة لفاعليتها الكوابل لغرض بيعها.

3- **مديرية المالية و المحاسبية :** للمديرية المالية و المحاسبية أهمية كبيرة حيث مهمتها الأساسية في توفير الموارد اللازمة للاستغلال المؤسسة و استثماراتها ، بالإضافة إلى تقديم الميزانية في نهاية كل سنة ، و ينصب اهتمامها على تسجيل العمليات المالية و المحاسبية و إعطاء صورة على الواقع المحاسبي و المالي للمؤسسة و تشمل على ما يلي :

أ- **دائرة المالية و الميزانية:** تهتم بتخطيط الميزانية المالية للمؤسسة و التسيير المداخلات و المخرجات و تضم ما يلي :

- **مصلحة الميزانية:** تقوم هذه المصلحة بتقدير الإيرادات و المصاريف اللازمة لنشاط المؤسسة للسنة الجديدة في كل سنة ، و تكون عملية التقديرات بناء على مخططات منها مخطط الإنتاج التقديري ، التوقعات المقدمة من طرف الدوائر مع الإيرادات المتوقعة من طرف المؤسسة .

- **مصلحة المالية:** تشرف على حركة الأموال سواء الداخلية أو الخارجية الخاصة بالمؤسسة سواء كانت إيرادات أو نفقات بالإضافة إلى المداخل سواء دفعها أو مراقبتها.

ب- **دائرة المحاسبة:** و تشمل على كل من :

- **مصلحة المحاسبة التحليلية:** أن هذه المصلحة لها علاقة تكاملية بالمحاسبة العامة و غيرها من المديريات في الحقيقة لها ثلاث مهام.

- متابعة استثمارات المؤسسة و امتلاك هذه الاستثمارات.
- متابعة تسيير المخزونات المنتجات تامة الصنع وتحديد تكلفة هذه المنتجات بالإضافة إلى اقتراح أسعار بيعها.

- تسيير مخزونات المواد الأولية و قطع الغيار و تحديده تكلفة الشراء لهذه المواد.

- **مصلحة المحاسبة العامة :** تقوم هذه المصلحة بجمع العمليات الحسابية و يتلخص دورها في مهام فروعها وهي: حيث يهتم فرع الزبائن : باستلام الفواتير المحاسبية من مصلحة المبيعات و مراقبتها ومراجعتها من حيث سعر الوحدة المنتجة و الكمية المنتجة من أن المبالغ الجزئية مطابقة للمبلغ الكلي .

- أما فرع الموردين فيقوم بالمراقبة و المصادقة على الوثائق الواردة من مصلحة المشتريات وتسجيل الفواتير في بطاقة المورد مع توضيح تاريخ وصولها ثم إرجاعها كل حسب المصلحة للقيام بإعداد الطلب تسديد و عند رجوعها يقوم فرع الموردين تسجيل تاريخ رجوعها ، رقم الشيك، و طريقة التسديد ثم تقييدها محاسبيا، أما في يومية المشتريات أو الخدمات أو الاستثمارات كل حسب العملية و بعد ذلك ترسل نسخة إلى من الفرعيين المواد أو الحساب الجاري و النسخة الأصلية إلى المصلحة المالية لتسديدها، أما فرع

المركزية و العمليات المختلفة فيتولى التسجيل المحاسبي للأجور و تصحيحها عند الخطأ، و إعداد الميزانية الختامية ثم الميزانية الافتتاحية و تسوية و رصد جميع الحسابات و إعداد جدول حسابات النتائج لتحديد النتيجة ربح أو خسارة.

4- مديرية التقنية التجارية: و تشمل هذه المديرية على الدوائر التالية :

أ- دائرة تسيير المنتج النهائي: أي القيام بالأعمال اللازمة لتسيير المنتج النهائي عن طريق استلامه من دائرة الإنتاج متابع من طرف مصلحة مراقبة النوعية و خزنة ثم تسليمه إلى الزبائن ، و تتكون من مصلحتين :

- مصلحة تسيير الكوابل.
- مصلحة تسيير إنتاج الملحقات.

ب- دائرة التسويق: تهتم هذه الدائرة بتسويق المنتج النهائي و الإشهار و يتكون من:

- مصلحة البيع .
- مصلحة التسويق .

5- مديرية الشراء: تهتم بالتنسيق و مراقبة كل النشاطات المتعلقة بمشتريات المؤسسة و المجسدة من خلال:

- أ- مصلحة المشتريات و العبور: يتمثل نشاطها في تزويد المؤسسة بما يتطلب من مواد و بضائع و قطع غيار ... الخ ، سواء كانت الشراءات المحلية أو عن طريق الاستيراد كما تقوم باتخاذ العمليات الجمركية بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف المصالح و الفروع من شراء و نقل و استقبال و تخزين.
- ب- مصلحة تسيير المخزون قطع الغيار: وظيفة هذه المصلحة استقبال قطع غيار للآلات كما تقوم باستقبال كل ما هو يدخل في إطار الإنتاج و توزيعها لاستعمالها في الأجهزة المعطلة.
- ج- مصلحة تسيير المخزون الأولي: أن المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل لا تعتمد في الحقيقة على طريق عملية يتم من خلالها تقدير المخزونات الواجب توفرها في المخازن إذ تقوم مصلحة المخزونات بتقدير الاحتياجات الإجمالية للمادة المطلوبة انطلاقاً من خطة الإنتاج و تقوم بحذف الكمية الموجودة في المخزون من هذه الاحتياجات ، و ذلك لتحديد كمية الاحتياجات الفعلية .

6- مديرية الموارد البشرية و الوسائل: تشرف هذه المديرية على الهياكل التابعة لها مهمتها الأساسية تسيير الموارد البشرية و الوسائل باعتبارها أن العامل هو العنصر الأساسي في المؤسسة، يمثلها مدير المديرية، يقوم بمهامه وفقاً للقانون المعمول به.

أ- دائرة المستخدمين و التكوين: تتولى تسيير الحياة المهنية للعامل ابتداء من توقيعه عقد العمل إلى غاية نهاية العلاقة بشتى الطرق القانونية، يمثلها رئيس الدائرة مكلف بأداء مهامه في حدود الاختصاص المخول له ، فهو يتولى أربعة مهام أساسية ألا وهي :

- التنسيق بين المصالح التابعة له .
- مراقبة نشاط الهياكل التابعة له .
- تطبيق أوامر رئيسه الإداري الذي يعلوه درجة، وتوجيه الأوامر لمرؤوسيه في حدود وظائفهم المقررة قانونا.

- التأثير أوالتوقيع على الوثائق التي تتطلب ذلك.

و تتكون الدائرة من مصلحتين و لكل مصلحة فروع سنتناولها بالتفصيل:

- مصلحة تسيير الأفراد: تسهر على تسيير شؤون العمال و متابعة السير الجيد للتنظيم الداخلي للمؤسسة يمثلها رئيس يدعى رئيس المصلحة.
- فرع تسيير الأفراد: يختص هذا الفرع بحماية حقوق العمال ابتداء عند إعداد عقود العمل بنوعيتها لمدة محدودة أو غير محدودة مع الاحتفاظ بوثائقه في ملف حسب الترتيب المعمول به داخلا لفرع.
- فرع الأجور : تهتم بحساب أجور العمال بإتباع أسس معينة حيث يتم تحديد الأجر القاعدي و حساب الأجر الشهري للعمال ، و ملئ التصريحات الشهرية و السنوية .
- فرع المراسلات الاجتماعية : هذا الفرع مكلف بجمع المراسلات مع صندوق الضمان الاجتماعي و الشركة الوطنية للتأمينات .
- مصلحة التكوين: يتمثل دورها الأساسي من حيث الإشراف على التكوين و الإمداد بمختلف الخدمات الاجتماعية مكونة من ثلاث فروع و هي:
- فرع التكوين: يعمل على تكوين عمال المؤسسة نظريا و تطبيقيا بهدف زيادة كفاءاتهم، كما يقوم بعد عملية انتقاء العمال المرشحين للتوظيف.
- فرع الخدمات الاجتماعية: يتحمل هذا الفرع تسيير مختلف الخدمات الاجتماعية مع لجنة المشاركة التي تقوم بإعداد مخطط النشاط الاجتماعي للمؤسسة مسبقا، أما التنفيذ يكون من قبل فرع الخدمات الاجتماعية.
- الفرع الطبي : مهمته الأساسية هي الحماية الصحية للعمال حسب قواعد طب العمل المنصوص عليها في المواد من 57 إلى 62 من الفصل الثاني من نظام الداخلي للمؤسسة .

ب- دائرة الوسائل: تشمل هذه الدائرة على مصلحتين مكونة كل مصلحة من فرعين:

- مصلحة الأمن و النظافة: تقوم هذه المصلحة بمراقبة حالة السير و استعمال التجهيزات الخاصة بمحاربة الحرائق، كما تعمل على ضمان الأمن داخل المؤسسة مستعينة بجميع الوسائل ليسود الجو الملائم للعمل.

• فرع الوقاية و التدخل : حيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوقاية و الأمن للعامل أثناء تأدية مهامه .

• فرع المراقبة: يشرف الفرع على عملية المراقبة و الدراسة ليلا و نهارا من خلال إتباع طرق معينة للمراقبة .

- مصلحة الوسائل العامة: تتكون هذه المصلحة من فرعين وهي:

• فرع الشؤون العامة: عماله مكلفون بالاعتناء بمحيط المؤسسة و تنظيفه و إخراج النفايات منه وصولا إلى بيئته غير ملوثة و الاهتمام بعملية التشجير المساحات الخضراء.

• فرع العلاقات الخارجية و المهام: يعمل على الإشراف على وسائل الاتصال في المؤسسة بإرسال البريد و جلبه للمؤسسة و استقبال المكالمات الهاتفية.

المطلب الرابع : الأهمية الإستراتيجية للمؤسسة و أهدافها

أولا : الأهمية الإستراتيجية لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة،

إن انجاز مؤسسة ضخمة كمؤسسة الكوابل بسكرة تعتبر انجاز استراتيجيا نظرا للأهمية الاقتصادية التي تكتسبها هذه المؤسسة ، و التي كانت تهدف إلى تقليل التبعية الاقتصادية في مجال إنتاج الكوابل حيث أن الأهمية المميزة لهذه الوحدة نابعة لنشاطها الإنتاجي وقدرتها على تعويض المؤسسات الأجنبية في مجال إنتاجها و تحكمها في تقنيات الإنتاج المتطور و التي من خلالها تنتج منتجات ذات مستوى عالي من الجودة (سياسة الجودة) ، وسعت مؤسسة صناعة الكوابل للحصول على شهادات دولية تثبت جودة منتجاتها رغبة منها في تعزيز قدرتها التنافسية و إرساء مبادئ الجودة و محاولة إرضاء زبائنها ، و ذلك ما تحقق فعلا بحصولها على شهادة الايزو .

الحصول على شهادة الايزو 9002:

بدأت إجراءات حصول مؤسسة E.N.I.C.A.B على شهادة الايزو 9002 بالتسجيل لدى الجمعية الفرنسية للضمان (association françai assurance qualité) A.F.A.Q المانحة لهذا النوع من الشهادات.

في سبتمبر 1998 ، وهذا النوع تماشيا مع التطورات التي يشهدها القطاع الصناعي و إرضاء للزبائن الذين يميلون للتعامل مع المؤسسات التي تملك شهادات عالمية تثبت جودة منتجاتها ، بعد ذلك تم اختيار جهة مسؤولة عن تكوين المؤسسة و هي مؤسسة serviqua بفرنسا و ذلك في اكتوبر 1998 و التي

قامت بتقييم نظام المؤسسة مع اقتراح برنامج للتكوين تم الاتفاق عليه في فيفري 1999 ، يتم الانطلاق في تطبيقه في ماي 1999 و استمرار إلى غاية ديسمبر 2000 ، و قد كانت مدة التكوين 30 يوم مقسمة على 8 مراحل يتم فيها المراقبة و التقييم الدوري للمؤسسة ، و بلغ عدد المستفيدين من هذا التكوين 41 إطار ، اللذين قاموا فيما بعد بنقل معارفهم و مهاراتهم إلى باقي عمال المؤسسة .

قامت AFAQ بتقييم مدى تطبيق المؤسسة لمتطلبات الشهادة، و بناء على ذلك تم اتخاذ قرار منح شهادة ISO 9002.Vorison 1994 لمؤسسة صناعة الكوابل E.N.I.CA.B في 01 جوان 2001 مع العلم إن تكاليف الحصول على هذه الشهادة قدرت بمبلغ 15.000 فرنك فرنسي ، مقسمة على التقييم الأول لمنح الشهادة و كذا تكاليف المتابعة لعاميين متتاليين.

الحصول على شهادة الايزو 9001:

قامت مؤسسة EN.I.CA.B بتجديد طلب تغيير شهادة الايزو 9002 (إصدار 1994) في ماي 2003 ، حيث تم إدخال تعديلات على الشهادة السابقة بإضافة بعض العناصر كالاتصال الداخلي ، و الاستماع أكثر للزبون ، و النظرة العملية للنشاطات و مراحل الإنتاج ، و قد تم تقييم تطبيق مبادئ هذه الشهادة من طرف A.F.A.Q في أكتوبر 2003 ، ليتم إصدار قرار منح شهادة (ISO9001:version2000) لمؤسسة EN.I.CAB في 17 نوفمبر 2003 ، كما تحصلت المؤسسة على (iso9001:version2008) مع العلم ان التكاليف الكلية للحصول على الشهادة قدرت بمبلغ 20 الف اورو مقسمة كما يلي :

- تكاليف التقييم والتي قدرت بمبلغ 10 آلاف اورو .
- تكاليف المتابع الأولى: والتي تمت بعد عام من التقييم الأولية قدرت بمبلغ 5 آلاف اورو .
- تكاليف المتابعة الثانية: تمت بعد مرور سنة كاملة من إجراء المتابعة الأولية قدرت بمبلغ 5 آلاف اورو .

فتعتبر هذه الشهادة تأشيرة لدخول المؤسسة للسوق العالمية ومن ثم قدرتها على البقاء وعلى تسويق المنتج المحلي ومنافسة المؤسسات العالمية ، ولعلى أهم مبتغى من عملية التصدير لهذه المنتجات هو مساهمتها بصورة فعالة في زيادة مداخلات التجارة الخارجية وكذا رسم سمعة جيدة للمنتج الجزائري في الأسواق العالمية و عليه يمكن توضيح أهمية مؤسسة صناعات الكوابل فيما يلي :

- إدخال تكنولوجيا جديدة و متطورة في مجال صناعة الكوابل .
- تخفيض نسبة استيراد الكوابل و تلبية حاجات الزبائن المحليين (الأسواق المحلية) .
- تصدير منتجاتها إلى الخارج و المساهمة في تحسين الميزان التجاري، وإدخال العملة الصعبة لخزينة الدولة.
- القضاء على التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة المتطورة في مثل هذه المنتجات.

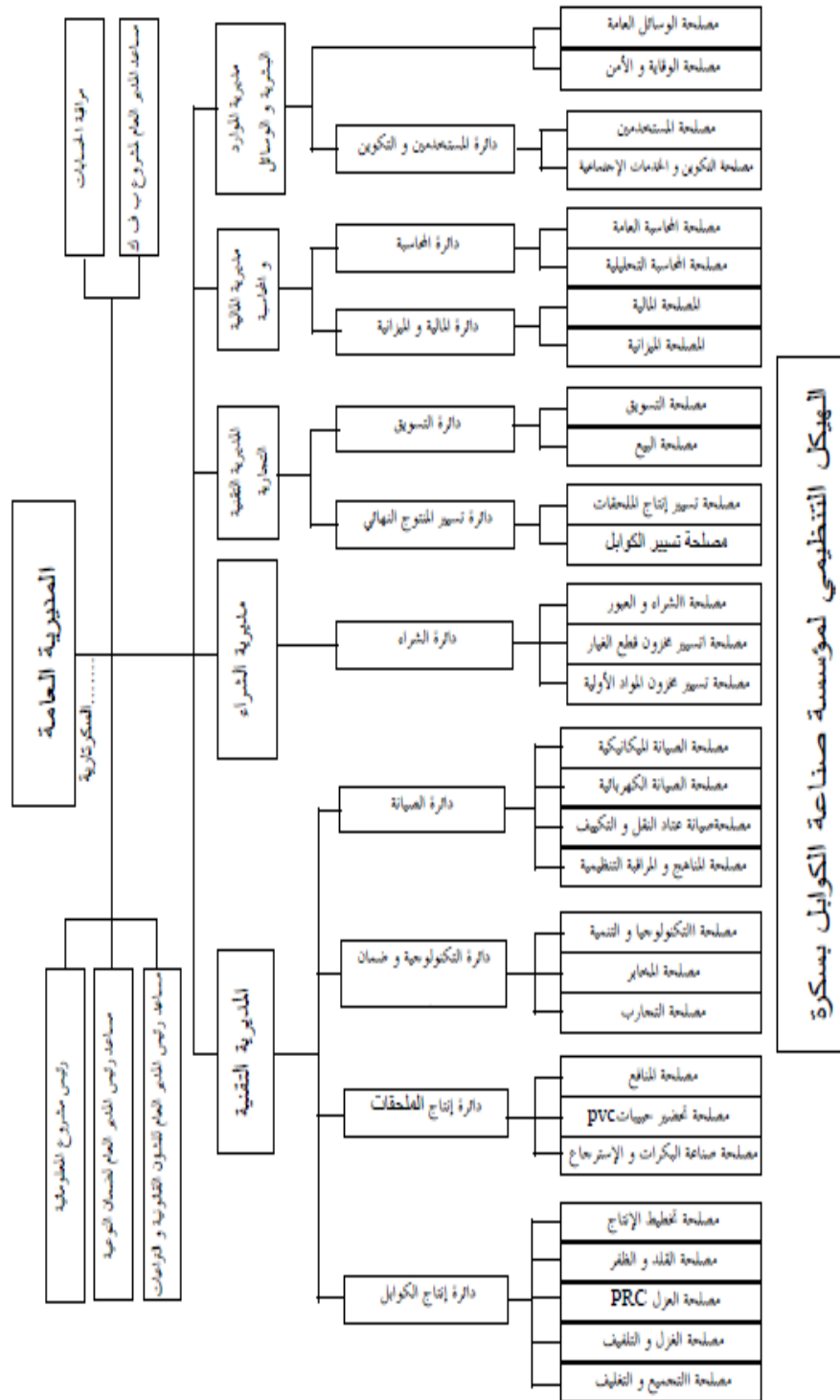
- امتصاص البطالة وذلك بتوفير مناصب الشغل الجديدة وهذا ما يتضح من خلال عدد العمال بهذه المؤسسات.

ثانيا :أهداف المؤسسة :

لقد أنشئت هذه المؤسسة بهدف تقليل نسبة التبعية الاقتصادية للخارج و من أهم أهداف وحدة صناعة الكوابل الكهربائية ما يلي:

- تلبية حاجات السوق الوطنية والعمل على تدعيم و تنمية الاقتصاد الوطني .
- الدخول إلى الأسواق العالمية .
- ضمان موقع الزيادة في مجال تخصصها و مواجهة المنافسة التي تتعرض لها .
- الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد و خاصة الموارد البشرية.
- الحفاظ على مستوى منخفض من استيراد المواد الأولية .
- تخفيض التكاليف من اجل التوصل إلى تحقيق ميزة تنافسية.
- إرضاء الزبائن والحفاظ عليهم وكسب ثقتهم و ضمان وفائهم .
- الحفاظ على شهادة الايزو ISO و زيادة التحكم في مقاييس الجودة و الحصول على شهادة النظام إدارة البيئة (ISO 14000) .
- إدخال العملة الصعبة للوطن عن طريق التصدير .
- القضاء على التبعية الاقتصادية .
- إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة في صناعة الكوابل .
- تزويد الدول الإفريقية بأنواع الكوابل المنتجة بنوعية رفيعة .
- توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من العمالة العاطلة .

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة



المبحث الثاني : دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في المؤسسة.

المطلب الاول : أدوات الدراسة.

استخدمنا في دراستنا المقابلة التي تعتبر أداة هامة للحصول على المعلومات وهي من بين الأدوات كثيرة الاستخدام وقد تم استخدام المقابلة المغلقة وذلك مع رئيس فرع المحاسبة بمؤسسة ENICAB بسكرة وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والتي تتضمن إجابات دقيقة ومحددة والتي تدور حول إشكالية البحث والفرضيات وتمثلت هذه الأسئلة فيما يلي :

1. هل يوجد نظام للمعلومات المحاسبية بالمؤسسة ؟ وكيف يتم استخدامه؟.
2. فيما تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية ؟
3. كيف يتم معالجة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة ؟
4. ماهى أنواع المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام، اي ما هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ؟
5. من بين خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة ،كيف ترى ضرورة توفر هذه الخاصية في المعلومات (من ناحية الشكل والوقت)؟
6. هل هي ضرورية لاتخاذ قرارات صحيحة؟
7. كيف تساهم الأمانة في التعبير في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة وكيف تأثر عليها ؟
8. ان من خصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية إمكانية الاعتماد على المعلومات (الاعتمادية) والتي يجب ان تتوفر فيها الأمانة في التعبير وقابلية التحقيق والحيادية والكمال، كيف يكون لكل منها دور في عملية اتخاذ القرار؟
9. ما هي الخصائص الأخرى التي تراها ضرورية في المعلومات المحاسبية حتى تكون فعالة في اتخاذ القرارات؟
10. إن الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية يحتاج إلى متطلبات (شروط) ما هي في رأيك؟
11. هل الخبرة التي تتوفر في مستخدمى هذا النظام ضرورية لاتخاذ قرارات فعالة؟
12. كيف ذلك؟
13. ماهى المواصفات التي يجب توفرها في المستخدمين لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدمى القرارات؟
14. ماهى المتطلبات الأخرى التي تراها مهمة لاتخاذ القرار؟
15. من هم مستخدموها المعلومات المحاسبية وكيف يستفيد كل واحد منهم من هذه المعلومات؟

16. هل يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية إلى تحفيظ المخاطرة في المؤسسة؟ وكيف ذلك؟

17. ما نسبة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في أقسام الإدارة الأخرى؟

المطلب الثاني: نتائج الدراسة.

من خلال أسلوب المقابلة الذي استخدمناه للوصول إلى الجواب على الإشكالية واثبات فرضياتها من خلال مجموعة من الأسئلة السابقة الذكر، سنقوم بتحليل أجوبة المقابلة كما يلي:

ج1. يوجد عدة أنظمة للمعلومات المحاسبية داخل المؤسسة ومن بين أهم هذه الأنظمة المعلومات المحاسبية هي DICO و UNICLASS AS400. وان أنظمة المعلومات المحاسبية يوجد بها نوعان التقليدي (اليدوية) والحديثة مثل هذه الأنظمة السابقة ويعمل النظام التقليدي اليدوي على مدى توافق النتائج مع ما كان يتحصل عليه في السابق (كمراجعات ومقارنة النتائج) ويعمل كل من النظامين التقليدي والحديث من أجل توفير المعلومات المناسبة للمؤسسة .

ج2. تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في مجموعة أقسام الأخرى قسم المحزونات والإنتاج والتسويق عندما تقوم بإنتاج المنتج نقوم من بعدها بتسويقها ثم نقوم بأخذ الفواتير وصولات التسليم والاستلام والمستندات المحاسبية وتعمل كل أقسام المؤسسة على إنتاج مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

ج3. يتم معالجة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة عن طريق إدخال المعلومات في أنظمة المعلومات المحاسبية UNICLASS DICO AS400 ومقارنتها مع النتائج القابلة للوقوع وفي حالة فرق كبير يتم معالجة ذلك الفرق عن طريق تحديد المشكل التعريف به ومحاولة إيجاد حلول له واختيار امثل حل بأقل تكلفة .

ج4. تتمثل مخرجات النظام المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تستفيد منها الأطراف الخارجيون والتقارير الإدارية ويستفيد الأطراف المؤسسة بالإضافة إلى الموازنات التقديرية والقوائم التقديرية مثل قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

ج5. إن الملائمة هي من الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية بحيث يجب أن تتوافق مع نوع المشكلة ولديها القدرة على التغيير رأي متخذ القرار على حسب المشكلة المطروحة ولتكون ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب لها من أجل الاستفادة منها.

ج6. نعم تعتبر الملائمة من الشروط الأساسية للوصول إلى القرارات الرشيدة .

ج7. للأمانة دور اساسي جدا في عملية اتخاذ القرار فكلما كانت المعلومات المنقولة بطريقة صحيحة تشرح فيها وضع الحالة كما هي يكون متخذ القرار دقيق في حل المشكلة المطروحة على عكس إذا كانت

المعلومات المقدمة خاطئ أو غير كاملة فمتخذ القرار يصل لنتيجة لا تتوافق مع المشكلة المطروحة فيكون القرار بذلك غير مناسب لحل المشكلة .

ج8. إن وصول متخذ القرار إلى قرارات صائب ليس بأمر السهل فلا بد أن يراعي عدة معايير في المعلومات المقدمة إليه فالمعلومات يجب أن تتوفر فيها الأمانة التي تعنى طرح المشكل كما هو عليه لتوصل إلى الحل السليم وإن تكون الحلول المقدمة قابل لتحقيق وإن يستطيع متخذ القرار حل المشكل دون أن ننسأ الحيادية والكمال فكلما كانت المعلومات كامل كان الحل صحيح .

ج9. يجب أن يتوفر خصائص مثل الثبات لنفس الأحداث المحاسبية من فترة إلى أخرى ويجب أن تكون شاملة أي توفر كافة المعلومات الضرورية أمام المستخدمين الحالية و المستقبلية.

ج10. لكي نستطيع الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يتمتع بالدقة والنظام والمصادقية.

ج11. نعم إن الخبرة ضرورية لاتخاذ القرارات سليمة .

ج12. إن الخبرة التي تتوفر لدى مستخدم هذا النظام تجله يتجنب الوقوع في العديد من المشاكل التي قد تقع فيها مبدءا في هذا المجال بالإضافة إلى إمكانية التوصل إلى طرق أسرع وأسهل لحل المشكل نظرا لعمله في هذا المجال لفترة طويلة

ج13. يجب أن يكون لديهم قدر كافي من الإدراك والفهم للمعلومات مع القدرة على تحليل تلك المعلومات المنتجة وتحليلها تحليلا صحيحا .

ج14. يمكن اعتبار خبرة متخذ القرار مهمة فهو يسهل عملية اتخاذ القرار نظرا لخبرته فذلك .

ج15. إن مستخدمو المعلومات المحاسبية نوعان هما

1/ الإدارة المنشأة

وتساعد في اتخاذ القرارات الهامة التي تخص ربحية المؤسسة

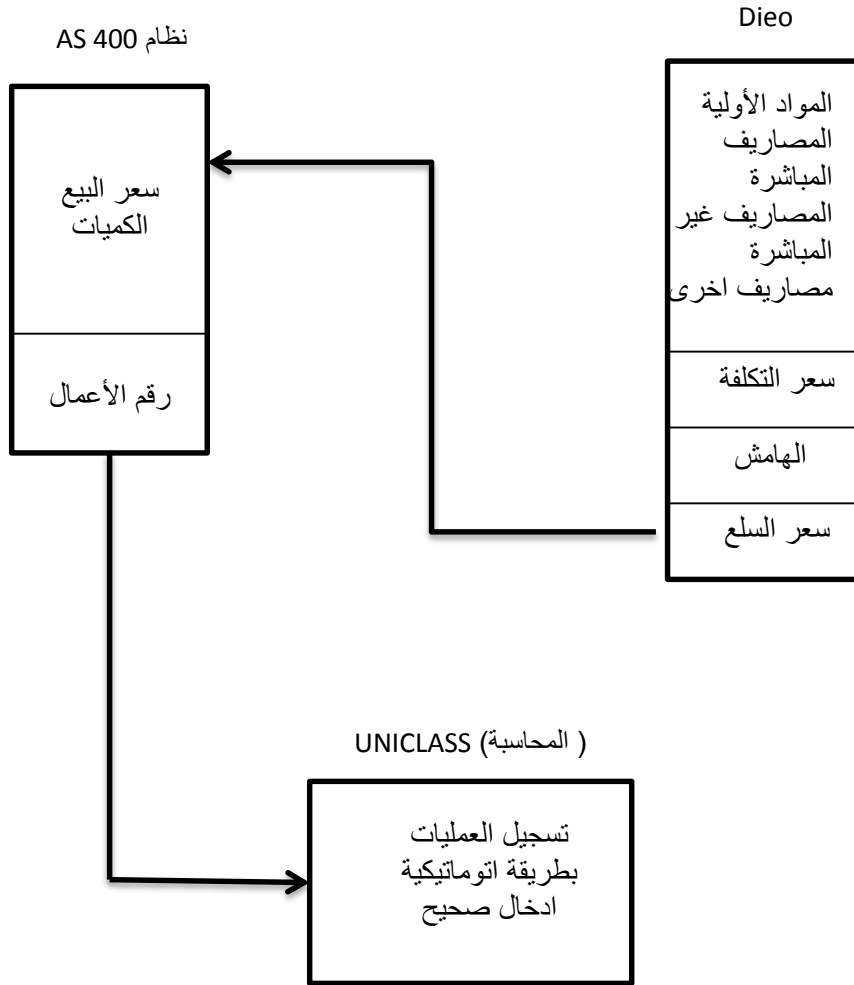
2/ الأطراف الخارجيون

مثل (المقرضون و المستثمرون و العملاء والجهات الحكومية الخ) وهم من لديهم الرغبة في الانضمام لمنشأة مستقبلا أو الرغبة في الاطلاع على عمل المؤسسة ويحتجون للمعلومات لدراسة وضعية المنشأة أي تحقق ربح أو خسارة .

ح16. نعم أن استخدام المعلومات المحاسبية يجعلنا نتنبأ لنتيجة عمل المؤسسة تحقق ربح أو خسارة وبذلك تعمل على تحفيظ المخاطر في المؤسسة .

ح17. أن نسبة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في الأقسام الإدارة الأخرى هي نسبة 100 % لان جميع الأقسام الأخرى تعتمد على عمل المعلومات المحاسبة في عملها داخل المؤسسة والشكلين المواليين يبينان كيفية عمل المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة ويتبين ذلك بما يلي:

شكل رقم 07: كيفية مرور المعلومة في مختلف أنظمة المعلومات للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب

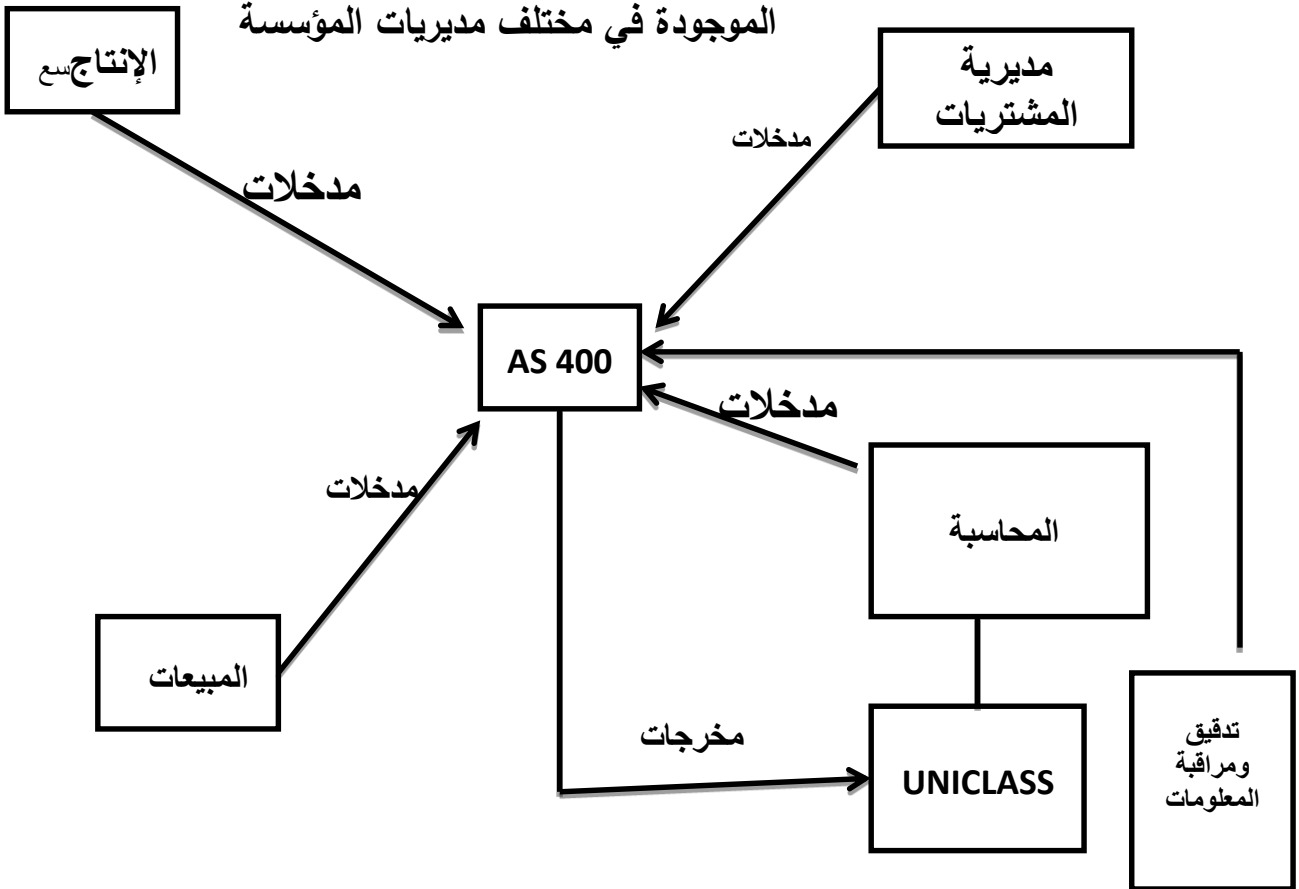
شرح الشكل 1

إن أنظمة المعلومات المحاسبية المتواجد بالمؤسسة هي 3 أنظمة DICO ونظام AS400 ونظام UNICLASS وتمر المعلومات في مختلف الأنظمة المحاسبية كما يلي

1/ DICO ويتم فيه تحديد سعر البيع وذلك من خلال إدخال فيه المواد الأولية والمصاريف المباشرة والمصاريف غير مباشرة والمصاريف لأخرى فنحصل بذلك على سعر الكلفة ثم نقوم بزيادة هامش الربح فنحصل على سعر البيع ثم بعد ذلك ينتقل أليا إلى نظام AS400 يدخل فيه السعر والكميات فنحصل بذلك على رقم الأعمال ويذهب إلى قسم المحاسبة في النظام UNICLASS ويتم فيه تسجيل العملية بطريقة اتوماتيكية بمعنى إدخال صحيح

شكل رقم 08: كيفية عمل وتصنيف المعلومات

الموجودة في مختلف مديريات المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب

شرح الشكل 2

يتم تدقيق ومراقبة المعلومات الموجودة في المديريات المؤسسة وذلك عن طريق نظام AS400 فتذهب مخرجاته إلى UNICLASS إلى قسم المحاسبة حيث تتم العملية كما يلي

تقوم مديرية المشتريات بإدخال المعلومات في AS400 وعندما ترى مديرية الإنتاج المعلومات المواد الأولية الموجودة في النظام AS400 تقوم بعملية الإنتاج السلع ثم تقوم مديرية الإنتاج بوضع السلع الموجودة في النظام ويتم تسويق المنتجات وذلك عن طريق مديرية المبيعات فتقوم هي أيضا بنفس العمل وفي الأخير ياتي دورا لمحاسبة فيقوم بإدخال الأموال التي تأتي عن بيع السلع في النظام ثم تأتي مرحلة المراقبة فينتقل المعلومات من نظام AS400 إلى UNICLASS وها خاص بالمحاسبة فقط فيقوم بتدقيق ومراقبة المعلومات المحاسبية المدخلة وما تم تنفيذه في النظام AS400 بالفعل.

الحوصلة:

من خلال ما تحصنا عليه من الدراسة الميدانية فإننا توصلنا أن نظام المعلومات المحاسبية انه له دور كبير في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتؤكدنا من صحة الفرضيات المطروحة مسبقا والمتمثل في ما يلي :

- ومن الفرضية رقم واحد صحيحة لأن متطلبات نظام المعلومات المحاسبية لها دور في عملية اتخاذ القرار وذلك من خلال انها:

تعرض لنا التقارير المالية بطريقة علمية سليمة وأن تربط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم، مع القواعد العلمية من اجل توفير المعلومات المحاسبية الملائمة ومن اجل اتخاذ القرارات الملائمة .

- وأن تتضمن التقارير المالية المعلومات المهمة والتي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة، عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها وتؤدي إلي القرارات الخاطيء.

والفرضية رقم اثنان صحيحة لأن كذلك خصائص المعلومات المحاسبية لها كذلك دور كبير في عملية اتخاذ القرارات ويجب أن يتوفر فيها كل من :

1/الملائمة: وأن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتؤثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار

2/الموثوقية : للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

3/ومن خلال الصدق والحيادية ويكون كذلك قابلية لتحقيق وهي من الخصائص اللازم لنظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

والفرضية الثالثة كذلك صحيحة لأن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لها دور في اتخاذ القرار وتكون لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية أهمية داخل المؤسسة وخارجها .

- الأطراف الخارجية : مثل الجهات الحكومية ،المقرضون ،المساهمون ويستفيدون من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية كل واحد علي حسب مصالحهم .
- الأطراف الداخلية : هي الإدارة ويستفيد منها الأطراف الداخلية مثل أقسام الإدارة الأخرى كقسم الإنتاج وقسم التسويق والإنتاج..... الخ .

العمال : ليعرفوا بان وضعية الشركة جيد وان الشركة قادر علي الاستمرار..

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار حاولنا إبراز الدور الفعال والمهم الذي تلعبه في توفير المعلومات والبيانات التي تساعد مختلف المسؤولين والمسؤولين على اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة للحفاظ استمرارية المؤسسة ووجدنا أيضا أن عملية اتخاذ القرار لا تتوقف بمجرد الوقوف على قرار رشيد بل يتعد إلى أن يطبق تجعله يحقق الأهداف المرجوة وقد أصبح بذلك النظام المعلومات المحاسبية هو المسؤول على توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة

و اليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دورا أكثر عمقا و اكتسبت بفعل ذلك أهمية تفوق كثيرا ما كانت تمثله فيما مضى، فلقد أدى اندماج تكنولوجيات الحاسوب إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوق من قبل .

والمام بمختلف النقاط الموضوع قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية في المؤسسة enicab ببسكرة والتي من خلال ما توصلنا إليه انه يوجد دور كبير لأهمية التي تقوم به نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

وقد توصلت الدراسة النظرية إلى جملة من النتائج من أهمها:

- (1) عن طريق نظام المعلومات يمكننا معالجة البيانات قصد الوصول الى المعلومات .
- (2) نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المنظمة مهم حيث يساعد على حسن سير العمل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية
- (3) يعمل نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- (4) تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في المحاسبة بجميع أنواعها
- (5) إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب .
- (6) وهناك عوامل تؤثر على فعالية اتخاذ القرارات منها ما هو داخل المنظمة وأخرى من خارجها.

ومن خلال الدراسة التطبيقية نجد أن

نظام المعلومات المحاسبية له أهمية بالغة في المؤسسة غير أننا لم نجد مصلحة تحمل اسم نظام المعلومات بل يعتبر ضمنى في مختلف المصالح وان استخدام نظام المعلومات المحاسبية سليم يساعد على اتخاذ القرارات يعتمد بنسبة عالية على اتخاذ القرارات الرشيدة وان اتخاذ القرارات يعتمد بنسبة عالية على البيانات والمعلومات التي يوفرها النظام المعلومات

وقد تضمنت النتائج السابقة التوصيات التالية:

- السعي نحو تدريب متخذي القرار حاليا على أتباع المنهج العلمي في التحليل المشاكل واستخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرار

- توسيع دائرة استخدام نظام المعلومات المحاسبية
- السعي نحو تفعيل النظام المحاسبي حتى يستجيب لمتطلبات المرحلة
- التحلي بالموضوعية في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة
- الاعتماد على طرق العلمية والأجهزة التكنولوجية الحديثة في جمع وتحليل ومعالجة البيانات
- وجود الرقابة اللازمة على نظام المعلومات مع تجنيد المختصين لذلك
- الاعتماد على أساليب علمية في اتخاذ القرار

وفى الأخير نأمل لان نكون قد حققنا الصواب في البلوغ الأهداف المتوخات من هذه الدراسة بفضل الله عز وجل وان كان هناك تقصير فهو من أنفسنا والتي لا تعلوا أن تكون إلا نفس بشرية ولا تستطيع الوصول إلى درجة الكمال والله ولى التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

1. أحمد حسين علي حسين: نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، 1997.
2. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1997.
3. أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتحويل، غزة، فلسطين، 2006.
4. أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ج.م.ع، (1988).
5. أحمد ماهر، اتخاذ القرارات بين العلم والابتكار، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2007، 2008، .
6. إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
7. اسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم وحالات تطبيقية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1990.
8. بشير علاق، "الإدارة ومبادئ وظائف تطبيقات"، دار الجماهيرية، بنغازي، 1997، ص 89.
9. ثابت عبد الحرمان إدريس، إدارة الأعمال- نظريات ونماذج وتطبيقات، الإسكندرية الدار الجامعية، 2005.
10. حسن علي المشرفي، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1997.
11. حسين القاضي ومامون حمدان: نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
12. حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، سنة 1999.
13. حليس سعيد عبد الفتاح والآخرون، 1981، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
14. خالد عبد الرحمان أحمد علي، اثر التضخم على الملائمة و الوثوقية المعلومات المحاسبية المجلد5، 2005.
15. دوانالد كيسو وجيري بجاننت: المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

16. ستيفن، أ. موسكوف، دار ماكس سيكن، نظام المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.
17. سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
18. سليم إبراهيم الحسينية. نظام المعلومات الإدارية ط1 دارا لمريخ للنشر والتوزيع الرياض .
19. سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
20. السيد عبد المقصود ذبيان، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.
21. شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية الملتقى الوطني الاول جامعة عنابة.
22. صبرينة عز الدين زير، أثر المعلومات على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، غير منشورة، الأردن، 2002.
23. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ط1 ذات السلاسل لطبعة والنشر الكويت، 1990.
24. عبد الحميد مانع علي الصيخ، أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار رسالة الماجستير بغداد العراق، 1995.
25. عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
26. عبد الرزاق محمد قاسم، نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
27. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
28. عصفت سيد أحمد عاشور: دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
29. فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار مكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2006.
30. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية والتطابق في القوائم المالية الوراف للنشر والتوزيع عمان الأردن .
31. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
32. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1991.

33. محمد السيد الناغي: دراسة نظرية المحاسبة، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 1989.
34. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990.
35. محمد رجب عبد العالي، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، 1992.
36. محمد سمير الصبان وإسماعيل جمعة: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999.
37. محمد شوقي بشادي، دراسات في النظم المحاسبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
38. محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل دار الحنين للنشر عمان الأردن.
39. محمد محمد الهادي: التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق، القاهرة، 1993.
40. محمد يوسف حفناوي، نظام المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
41. مصطفى عقاري: مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة الدكتوراه الغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر، 2005.
42. مكرم سميح باسيلي: المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، (2001)، جامعة المنصورة،
43. منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.
44. المؤتمر العالمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان.
45. نعيم حسين دهمش: القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان الأردن، 1995.
46. نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، الأردن.
47. وائل إبراهيم الراشد: أهمية المعلومات المحاسبية وهدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، 1996.
48. ورضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل لنظرية المحاسبة، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003.
49. ياسر صادق، طارق سعيد أبو عقاب، عبد الله أحمد الشوابكة، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، 2007.

50. ياسر مطيع وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،
51. يحي محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط-الرقابة-إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986،

المذكرة :

1. أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتحويل، غزة، فلسطين، 2006،.
2. سطاوي عزيز، دور تكنولوجيا المعلومات في التنبؤ بالمبيعات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.
3. سيف الله عبد الكريم، داودي رمزي، شندار حمزة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس محاسبة ومالية، قسم علوم التسيير، برج بوعرييج، (2008/2009)،
4. صبرينة عز الدين زير، أثر المعلومات على اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، غير منشورة، الأردن، 2002.
5. صليحة بوضوردي، دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين أنظمة المعلومات الإستراتيجية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003/2004،
6. طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، باتنة، 2008/2009.
7. فيصل سايعي، أنظمة المعلومات، استخداماتها، فوائدها، وتأثيرها على تنافسية المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال باتنة، 2008/2009.
8. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، النظام المحاسبي أداة للمحاسبة ووسيلة للرقابة، جامعة مسيلة، 2005،.

المراجع الكتب الأجنبية:

1. Georgionsarrard et les autres, l'entreprise, 2^{eme} edition gaetanmorin 2000,
2. Kemethlandon, Jamelandon, Eric fimhel de systemesd'information, 9^{eme} edition, person, France, 2006, (1) Donald E.Kieso ; Jerry, Weygdant and terry D, Werfield, intermediale Accounting, Tenth edition, 2001,
3. Moscove.SA.SIMKING,m.g.BAGRANOFFNA, (2001), corp concepts afaccountion information system 7thed, John willey et soms/
4. NufylHadid, l'informatique de gestion de l'approche objet, article revue de scienceeconomique et de gestion, université d'alger, 2003,

مواقع الانترنت:

- (1) المرجع الانترنت، الموقع: www.djelfa.VD/info/showthecad.php.2t.1465897
- (2) www.OLC.bu.edu.eg/OLC/imager/3rd-1%20%,283%29.pdf

